المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

العدد مآئة و عشرة - شباط ٢٠٢٢

No. 110 Feb. 2022

معالجة قرار المحكمة الإتحادية العليا بعدم دستورية قانون النفط والغاز في الإقليم يتطلب الإسراع لحوار جاد بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم وفق الدستور

الأفتتاحية

الإصلاح السياسي

عبدالخالق زنكنة

يعرف الاصلاح السياسي في المصطلحات السياسية بأنه « تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد « ويوازي فكرة التقدم وينطوي على فكرة التغيير نحو الافضل ، ويعتبر ركنا أساسيا مرسخا للحكم الرشيد الصالح ، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ، ولصيغها القانونية بما يضمن الفصل بين السلطات وتحديد العلاقة بينها ، ومن مظاهر الاصلاح السياسي المساواة بين المواطنين ، وسيادة القانون والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والعدل وفعالية الانجاز، وكفاءة الادارة والمحاسبة والمسألة والرؤية الاستراتيجية .

فالتعريف العام لمفهوم الإصلاح هو : «التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة ، أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج» .

فأحياناً تجري من قبل بعض الانظمة التغييرات الرمزية أو الصورية أو التجميلية كالتغيرات الهامشية البسيطة أو الشكلية ، كإجراء انتخابات صورية أو حوار مع بعض جماعات المعارضة أو رفع شعارات مثل الشفافية والمساءلة أو التنمية السياسية ... الخ ، هي إصلاحات بلا جدوى أو مضمون ، ولا تندرج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير، فالتغيير الحقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كلياً، فالتغييرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق مفهوم الإصلاح، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة .

والتغييرات التي تعتبر إصلاحاً لابد لها من توافر الشروط أو الظروف التالية :

أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح. كغياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار وعدم التوزيع العادل للثروة ، أن تحديد العلة في موطن الخلل يساعد في اختيار العلاج الشافي ومتابعته ، وأن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد ، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية ، أو الاستقرار محل الفوضى ، وأن يكون له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه ، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً، وان يكون من الداخل وليس مفروضاً من الخارج ، ويركز على المضمون والجوهر وليس على الشكل ، يلبي الاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وان يدار بنخب سياسية حاملة لفكرة الاصلاح ومؤمنة بها .

فعلى سبيل المثال تبدأ بعض الأنظمة السياسية بخطوات ديمقراطية تتمثل بالحريات الصحفية والسماح بتأليف منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات، ثم يلي ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية لمجالس بلدية و برلمانات، ثم ما تلبث هذه الأنظمة أن تكتشف أن هذه المؤسسات تزعج السلطات الحاكمة وتحد من استبدادها فتتراجع عن هذه الخطوات.

اما الدولة القوية والناجحة والحريصة على امن وتقدم واستقرار وسعادة مواطنيها ، هي التي تبادر بالإصلاح والتصدي للأخطار والتحديات الكبرى الوطنية والقومية .

إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة فنقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطراً للنظام القائم كما في العراق ، ولابد من التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، سواء كانت الأزمة خارجية ، أو كانت ناتجة عن عوامل داخلية، ويكون بالاستجابة العقلانية لمواجهتها بدون ابطاء من أجل التقدم والازدهار وتلافي المصاعب والأخطار .

إصلاح الدولة يجب ان يقود إلى ان الدولة ليست أهم من الفرد ، وأن الأمة ليست أهم من مواطنيها ، وأن التأسيس الحقيقي للإصلاح السياسي يؤدي الى منح الأفراد الحقوق السياسية والحريات المدنية كما وردت في الشرعة الدولية لحقوق الانسان ، وإصلاح الحقوق السياسية يقوم على فكرة العدالة وليس المساواة فقط .

ان الخطوة الاولى لبدء الاصلاح السياسي في بلدنا العراق يكون بنبذ المحاصصة بكل اشكالها من خلال تشريع قانون انتخابي عادل يقضي على التكريس الطائفي والعرقي والمناطقي يأتي بنواب يمثلون الشعب العراقي عموما وليس طائفتهم او اثنيتهم او منطقتهم ، مثل النظام الانتخابي المطبق في المانيا وجمهورية مصر – النظام الانتخابي المختلط – ، الذي يعد مزيجا من نظامي « الفردي» و « القائمة » فعضو مجلس النواب لا يمثل منطقته ومنتخبيه فحسب وانما يمثل العراق بمجمله ، اضافة لتشريع قانون للأحزاب العراقية يؤدي لتأسيس احزاب ذات أفكار ومناهج سياسية وغير مسلحة ولديه مليشيات ، وليست احزاب مخرجاتها انتخابية لمجيء نواب يتقاسم اغلبهم المال العام ويبددون ثروات الوطن لمصالحهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية العليا .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية
تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested
of Human right, Elemente of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة
عبد الخالق زنكَنه

E-mail :
iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة.

قافلة الشهداء القضاة

د. زهير كاظم عبود

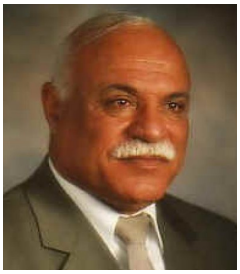

لن يكون الشهيد القاضي احمد فيصل اخر الشهداء في قافلة القضاة ، ولن يتم التوصل للجناة ولا الرؤوس التي تكلفهم بالاغتيال ، ولن تقنعنا الوعود والاستنكارات التي تطلقها الجهات السياسية ، وحين يتجاوز العدد (٨٠) شهيد من القضاة ندرك حينها حجم الفجيعة والكارثة التي تحل علينا .

دققوا بعدد الشهداء وطالعوا أوضاع القضاة في كل بلاد الأرض يقينا لن تجدوا بلدا مثل العراق وهو يخسر هذه القافلة من رجال العدالة ، لإيقاف تطبيق الحق واسكات صوت العدالة وإيقاف بناء دولة الدستور والقانون .

ما يميز السلطة القضائية في هذه المرحلة من مراحل بناء الدولة العراقية الديمقراطية هو الاستقلالية التي تتمسك بها السلطة القضائية ،والسعي بشجاعة ليكون القضاء الضمانة الاكيدة والملجأ الذي يلوذ به المواطن العراقي وصولا الى حقه القانوني ، وعلى امتداد التاريخ العراقي الحديث لم تقع سوى عدد من الجرائم التي لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة على قضاة ، في حين كان العراقي مشهودا له باحترام وتبجيل وتوقير القضاة في أماكن عملهم ، واثبت قضاة العراق ابتعادهم عن الشأن السياسي والناي عن الاصطفاف مع الكتل والأحزاب فنالوا كل التقدير والتوقير ، وبقيت أسماء القضاة الذين عملوا في أماكن متعددة بالعراق في ذاكرة الناس وضميرهم .

ولعل تلك الاحكام والقرارات والمواقف التي وقفها القضاة تشكل سجلا وسفرا يمكن التفاخر به ، كما ان أسماء القضاة وسيرتهم وتبحرهم السليم بتطبيق القانون في العراق ، أصبحت حديثا ومثلا في سجلات وكتب القضاء العربي والاجنبي ، وحيث انا ندرك جيدا ان تنامي قيم العدالة والوعي القانوني يساهم بشكل فاعل وملموس في نهضة العراق

وتطوره ، ومن هذا المنطلق اكد الدستور العراقي على استقلالية القضاة وان لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وان لا تجوز لأية سلطة التدخل في القضاء او في شؤون العدالة .

ما يحزن النفس ان قافلة من القضاة الشهداء كانوا قربانا للعراق يفترض ان تتحمل السلطة التنفيذية مسؤوليتها بالكشف والتوصل الى الفاعلين ، القتلة موجودين بيننا بانتظار أوامر أخرى للنيل من قضاة آخرين ، السلطة التنفيذية توفر حمايات لأعضاء مجالس المحافظات والنواب في مجلس النواب في حين تتناسى القضاة ، والقضاة الأقرب الى التماس مع قرارات الحكم وتطبيق العقاب وفق القانون ، وسط انتشار سلاح غير شرعي وانفلات امني يخل بأمن الشارع .

الجدية في توفير الحماية للقضاة لا تتوفر بالوعود والتمنيات والشجب والاستنكار ، التفريط بحياة مثل هؤلاء الجنود البواسل للعدالة يستحقون ان نحميهم وعوائلهم ونوفر لهم الأمان لقول كلمة الحق، وان نثق ان خسارتنا برحيل قاض اخر خسارة فادحة للعراق لما يمثله من كم معرفي وثقافة قانونية ووعي نحتاجه في عملية ترميم مفاصل الدولة والبناء الحقيقي .

من يريد تعزيز ثقة الناس بالقضاء العراقي عليه ان يدعم حماية القضاة والمحاكم ، ويعزز ثقته بالقضاء العراقي باعتباره سلطة مستقلة ، وان نتذكر دوما تلك الأسماء النوارس من الشهداء الذين تساقطوا على مذبح كلمة الحق وتطبيق العدالة دوما ، وان يشكل القضاء العراقي لنا صورة مشرقة نتفاخر بها ، وان القضاة الشجعان هم الضمانة الحقيقية والجدار الذي يحمي الحق في كل الأحوال ما داموا يحملون ضميرا نقيا ، وما داموا حريصين على استقلاليتهم وعدم ميلهم لأية جهة سياسية .

قراءة دستورية في قرار المحكمة الاتحادية العراقية بخصوص إلغاء قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان

د.صَدّاع دحام الدليمي

قرار المحكمة الاتحادية العراقية الأخير الذي ألغى قانون النفط والغاز في إقليم كردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ بدلالة المواد ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٥ ١٢١ ١٣٠ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ قد يعد بمقاييس القانون العام والقانون الدستوري خاصة ، قراراً قضائياً خاطئاً ، وقد يعد في مقاييس الحكم والسياسية وردود الافعال السياسية الغاضبة منه في ضوء التصريحات السياسية التي أعلنت قراراً قضائياً خارجاً عن خصيصة العمومية والتجرد في القرارات والتصرفات القانونية الصحيحة وهذا ما لا نتمناه للقضاء العراقي العريق الحصين.

قبل ابداء رأينا الدستوري في هذا القرار القضائي علينا أن نحدد طبيعة العلاقة القانونية بين السلطة الاتحادية العراقية والسلطة في إقليم كوردستان هذه العلاقة وفق الدستور العراقي النافذ علاقة تحكمها اللامركزية السياسية (الفيدرالية) والتي تعني تقاسم السلطة في العراق بين السلطة الاتحادية العراقية والاقاليم المنشئة وحيث لا يوجد في العراق سوى إقليم كوردستان فإن تقاسم السلطة في العراق يكون فقط بين السلطة الاتحادية العراقية والسلطة في إقليم كوردستان وهنا نتحدث عن السلطة بمكوناتها الثلاث (السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية) وهي بذلك اي اللامركزية السياسية تختلف عن اللامركزية الإدارية والتي تعني تقاسم الوظيفة الإدارية في إطار السلطة التنفيذية وهذا يعني أن إدارة محافظات إقليم كوردستان تكون من خلال حكومة إقليم كوردستان وليس من خلال الحكومة الاتحادية العراقية .

علماً ان الدستور العراقي النافذ نص على استثناء لم تنص عليه جميع فدراليات العالم وهذا الاستثناء ينص على أحقية السلطة التشريعية في إقليم كوردستان بإصدار قوانين تخالف أو تعدل القوانين الاتحادية العراقية باستثناء السلطات الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور العراقي النافذ حيث لا يجوز لإقليم كوردستان تشريع ما يخالفها أو يعدلها:

لذلك وعلى بركة الله نبدي رأينا القانوني الدستوري بخصوص قرار المحكمة الاتحادية العراقية القضائي بخصوص الغاء قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ في ظل الوقائع القانونية الدستورية الآتية :

من خلال قراءاتنا الدستورية بهذا الخصوص لاحظنا أن السلطات الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور العراقي النافذ لم تشر الى ان النفط والغاز من ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية العراقية .

- وحيث أن المادة ١١٥ من الدستور العراقي النافذ نصت على أن كل ما لم ينص عليه في السلطات الاتحادية العراقية يكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وبذلك فقد اجازت هذه المادة للسلطة التشريعية في إقليم كوردستان ان تشرع قوانين تخالف أو تعدل قوانين السلطة الاتحادية العراقية في غير اختصاص الأخيرة المتعلق بالسلطات الاتحادية الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور العراقي النافذ.

- وحيث أن المادة ١١٢ من الدستور العراقي النافذ نصت على الإدارة المشتركة للنفط والغاز المستخرج بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم .

- وحيث أن المادة ١١٥ نصت على أنه في حالة الخلاف بين الحكومة الاتحادية والاقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم بخصوص الصلاحيات المشتركة بينهما تكون الاولوية لقوانين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم.

- وحيث أن المادة ١٢١ / اولاً من الدستور العراقي النافذ نصت على (أولاً : – لسلطات الأقاليم، الحق في ممارسة السطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية) وبما انه لا يوجد تعارض بخصوص قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان مع السلطات الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ من الدستور كونها اي السلطات الحصرية لم تحدد النفط والغاز من ضمن سلطاتها الحصرية الاتحادية.

- وحيث أن المادة ١٢١ / ثانياً من الدستور العراقي النافذ نصت على (ثانياً : – يحق لسلطة الإقليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم، بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية) .

- وحيث أن المادة ١١٢ / اولاً من الدستور العراقي النافذ نصت على (اولاً : – تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة ، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون) .

- وحيث أن المادة ١١١ من الدستور العراقي النافذ نصت على ان (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات).

- وحيث أن المادة ١١٢ من الدستور العراقي النافذ نصت على الإدارة المشتركة للنفط والغاز بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة الاقليم وهنا الحديث عن اختصاصات السلطتين التنفيذيتين في الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان وليس عن السلطة التشريعية الفدرالية العراقية أو السلطة التشريعية في إقليم كوردستان.

- وبما أن المادة ١١٢ اعلاه الزمت توزيع واردات النفط والغاز على جميع أنحاء العراق .

- وبما أن قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ لا يشكل مشكلة تشريعية ولا خرق للشرعية القانونية أو للمشروعية القانونية في إطار الدستور العراقي النافذ كونه لا يخالف ولا يتعارض مع الدستور العراقي النافذ بدلالة أحكام المادة ١١٠ التي لم تجعل من النفط والغاز سلطة حصرية للحكومة الاتحادية العراقية وبدلالة المادة ١١٥ من الدستور العراقي النافذ التي نصت على أن كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقليم وفي حالة الخلاف بين الحكومة الاتحادية والاقاليم بخصوص الصلاحيات المشتركة تكون الاولوية لقوانين سلطة الأقاليم لا لقوانين السلطة الاتحادية العراقية .

- وبما ان قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان النافذ قد اوجد حقوق مكتسبة للموظفين والعاملين في اطاره بعد سنوات من تطبيقه .

- وحيث أن ما استنبطناه من الاستعراض الدستوري اعلاه يثبت أن تنازع الاختصاص القانوني في موضوع نفط وغاز إقليم كوردستان تنازع اداري تنفيذي في إطار السلطة التنفيذية بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان وليس تنازع تشريعي بين السلطة التشريعية الاتحادية والسلطة التشريعية في إقليم كوردستان وانه اي هذا النزاع لا يرتقي إلى مستوى المخالفة الدستورية .

« لذلك نرى بموجب رأينا القانوني الفقهي هذا أن قرار المحكمة الاتحادية العراقية الذي ألغى قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ كان قراراً قضائياً خاطئاً وكان المفروض ان يكون قرارها القضائي الزام السلطة التشريعية في إقليم كوردستان بتعديل قانون النفط والغاز بما ينسجم مع أحكام المادتين (١١١ و ١١٢) بخصوص الإدارة المشتركة لنفط وغاز إقليم كوردستان بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان بما ينسجم مع ملكية كل الشعب لهذه الثروة ».

في ضوء القراءة القانونية الدستورية اعلاه التي توصلنا فيها إلى أن قرار المحكمة الاتحادية العراقية القضائي بخصوص الغاء قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ قد يعد قراراً قضائياً خاطئاً نرى ضرورة جنوح المحكمة الاتحادية العراقية لتدارك الإلغاء بالتعديل من خلال تصحيح قرارها القضائي اعلاه كي لا يخرج قرارها موضوع البحث عن خاصية العمومية والتجرد في التصرفات والقرارات القانونية الصحيحة، وكي لا تكون لآثاره القانونية تبعات وضغوطات سياسية في مرحلة حرجة من تاريخ العراق السياسي والقانوني.

مفهوم العدالة الاجتماعية

كوران خالد

يقصد بمفهوم العدالة الاجتماعية : رعاية الحقوق العامة للمجتمع والأفراد، وإعطاء كل فرد من أفراد المجتمع ما يستحقه من حقوق واستحقاقات، والتوزيع العادل للثروات بين الناس، والمساواة في الفرص، وتوفير الحاجات الرئيسة بشكل عادل، واحترام حقوق الإنسان المعنوية والمادية ، فهو مفهوم شامل وعام يتناول كل جوانب وأبعاد النظام السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والحقوقي والإنساني، وعندما يختل أي منها فهذا يعني أن العدالة الاجتماعية تعاني من خلل ، وأن المجتمع لا ينعم بالعدالة الاجتماعية الشاملة.

أما مقومات العدالة الاجتماعية فهي :

١- المساواة : ونعني بها مساواة الناس أمام الشرع والقانون، وفي الحقوق والواجبات، و في تقلد المناصب العامة، وفي الحصول على المكاسب والامتيازات والمنافع. والمساواة الحقيقية تؤكد الحيوية والنشاط والتفاعل والتنافس الشريف بين مختلف أفراد المجتمع وشرائحه. أما غياب المساواة، فيؤدي إلى انتشار المحسوبيات وتفضيل غير الكفؤ على الكفؤ في الحياة العامة، والشعور بالإحباط والتذمر، وانعدام تكافؤ الفرص، وهجرة العقول، وانتشار الظلم وغياب العدل.

٢ - التوازن الاجتماعي : وهو التوزيع العادل للثروات، والتوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة وليس في مستوى الدخل، يسعى إلى خلق مجتمع قادر على التقارب في الحياة المعيشية، بما يؤدي إلى توازن المجتمع، والقضاء على الطبقية المعيشية، ورفع مستوى الفقراء الى المستوى العام للمجتمع ، والعدالة الاقتصادية التي هي جزء من العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق من دون توزيع عادل للثروات مع تساوي الحقوق والاستحقاقات، وتوفير مستلزمات العيش بكرامة وعزة.

٣ - احترام حقوق الإنسان: المقوم الثالث والمهم من مقومات العدالة الاجتماعية احترام حقوق الإنسان المعنوية والمادية، فصيانة حقوق الإنسان واحترامها والدفاع عنها، مؤشر على وجود العدالة الاجتماعية، وغيابها دليل واضح على غياب العدالة الاجتماعية أو نقصانها.

و تبرز العدالة الاجتماعية بوجود نظام سياسي عادل، وفي البعد الاقتصادي بوجود نظام اقتصادي يرتكز على العدل في العمل والحقوق، وتوافر المستلزمات المعيشية للجميع من دون تمييز أو تفريق بغير حق ، وفي الجانب القانوني والحقوقي تتجلى العدالة الاجتماعية في وجود قوانين تنظم الحقوق والواجبات للأفراد والمجتمع، ووجود واحترام حقيقي لإنسانية الإنسان وكرامته ، وتمتعه بممارسة كافة حقوقه المشروعة دون خوف أو وجل تتحقق العدالة في أي مجتمع إذا طبق العدل في كل الأبعاد والجوانب، فالعدل لا يقتصر على جانب دون آخر، إذ يجب أن يعم العدل كل شيء، فالعدل مطلوب في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والتربية والتعليم والحقوق والأسرة، فالعدل محور ومرتكز بناء العدالة وعليه يرتكز التشريع، وحكمة التكوين، وبناء المجتمع، وإدارة البلاد بصورة سليمة ، وإذا أردنا تطبيق العدالة الاجتماعية فإن ما نحتاجه هو سن قوانين قائمة على العدل في كل مناحي النظام العام، ومنه القضاء، والسياسة، والاقتصاد، بل إن هذه الأبعاد أركان مهمة في تشييد صرح العدالة الاجتماعية. وليس من المتصور أو المنطقي بناء عدالة اجتماعية في ظل سلطة قضائية غير عادلة، فالقضاء يفترض فيه أن يكون مستقلا والقضاة مستقلون عن أي تأثير ليكون ميزان العدل، فكل الشرائع السماوية ، و المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والقوانين الوطنية لمختلف الدول ، ورجال القانون والحقوق يجمعون ويأمرون ، أن من يتصدى للحكم عليه أن يحكم بالعدل .

ان افتقار أي مجتمع إلى الحد الأدنى من القوانين الاجتماعية أو السياسية الضابطة للنظام العام يؤدي إلى غياب العدالة، فلا يمكن تصور قيام عدالة اجتماعية في ظل غياب القوانين المنظمة للاجتماع السياسي والاجتماعي، لذلك فإن الخطوة الأولى نحو أي بناء حقيقي للعدالة الاجتماعية يتطلب سن قوانين تنظم الحريات العامة، وتحمي حقوق الإنسان، وتوضح واجبات كل مواطن بدون لبس أو التباس، وتفتح المجال نحو المحاسبة والمراقبة التي تحمي الأموال العامة، وتتيح تكافؤ الفرص أمام الجميع ، فبالعدالة يعيش الجميع بأمن وسلام، كما أن التقدم والتطور متلازم مع وجود العدالة، وكلما تحققت العدالة ازداد إيمان الناس وقناعتهم بالعمل المخلص والجاد في سبيل تطوير المجتمع، كما أن العدالة تساهم في خلق التنافس الإيجابي، وتخلق الحافز القوي نحو تفجير المواهب والطاقات، مما يؤدي إلى الإبداع والابتكار. ثم أن المجتمع يشعر بالسعادة والرفاهية والراحة.

أما أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع فهي غياب الديموقراطية الحقيقية، وانتشار الفساد المالي والسياسي، وسيطرة الدكتاتورية والاستبداد، والتخلي عن قيم الحرية والمساواة واحترام الإنسان .

مصداقية القيادة العراقية الجديدة أولوية تفعيل مكافحة الفساد

د. أحمد عبد الرزاق شكارة

العراق والعراقيون ولاشك يستحقون إجراء القيادة السياسية الجديدة مراجعة وتقييما دقيقا شاملا لملف مكافحة الفساد باعتباره يشكل أولوية لاي جهد وطني مستحق يبذل لتعزيز المصداقية مابين الحكومة والشعب لان التاريخ لايرحم ولن يرحم من يتخلف عن دوره في تفعيل آليات مكافحة الفساد الذي إلى جانب المكافحة الشديدة للمحاصصة المقيتة بكل اشكالها،

مستوياتها وانتمائتها يعد من اولويات أجندة العراق الوطنية في ظل حكم رشيد يعرف بالاغلبية الوطنية تلبية للمصلحة الوطنية العراقية التي يفترض أن تحقق شروط ومتطلبات مستقبل افضل - لشعبنا أينما وجد - يستجيب لاهداف التنمية الانسانية المستدامة.

وفقا لكتاب القادة :اشار وارنر بنز وبرت نانس (مؤلفي الكتاب) من أن تسنم مفاتيح الحكم لاي بلد يعتمد الديمقراطية نهجا سياسيا لابد أن يرتكز على أسس المصداقية والثقة التي تمتع بها قيادته السياسية لدى الشعب وهي مسألة لم تسلط الاضواء عليها بصورة ساطعة تلم بكل تفاصيل ملفات الفساد قبل ٥٠ عاما كما يحدث اليوم في عالم العولمة سريع الايقاع ضمن فضاء متسع تنضوي تحت أجنحته المتعددة مجسات مرهفة الاحساس «عالية التقنية»ترصد اقوال وافعال أوسلوكيات القادة في مختلف مؤسسات الدولة. ضمن هذا التصور الستراتيجي يمكننا أن نتطرق إلى طبيعة المسؤوليات الكبرى الحيوية للقطاع الحكومي حيث يفترض أن يتم التركيز على تلبية إحتياجات المواطنين الاساسية من خدمات عامة، صحة، تعليم، طاقة، مياه، بيئة آمنة خضراء نظيفة. علما أنه ومن منظور مكمل يفترض ايضا أن يتصاعد بالمقابل دور إتحادات، نقابات وتنظيمات او منظمات المجتمع المدني خاصة غير الحكومية التي تتابع متغيرات الشأن العام مكررة مطالبها بضرورة تأسيس منظومة إجرائية – قانونية فاعلة هدفها توفير حماية حقيقية لمصالح الشعب العراقي بكل فئاته المتعددة وطبقاته الاقتصادية – الاجتماعية. إن ما يحدث حاليا في العراق من بناء جديد لمرحلة ما يعرف بالاغلبية السياسية الوطنية تكتنفها تحديات كسر تقاليد مرحلة سابقة من التوافقات سلبية بين التكتلات السياسية للاحزاب والقوى التي تصدرت المشهد السياسي العراقي منذ ٢٠٠٣ في إطار ما عرف بنظام المحاصصة الطائفية – العرقية- القبلية والجهوية ما يعني بالضرورة إعطاء مسؤولية وطنية كبرى وصلاحيات قوية وواسعةلكل من يتصدى للازمات القائمة والمستجدة على رأسهاضرورة تفعيل المجابهة الناجعة لملفات الفساد الاداري – السياسي – الاقتصادي والاخلاقي في الصميم؟. منظور يحتاج وبظرف زمني محدد لرؤى وجهود إبداعية هدفها الخروج بحلول إستثنائية تحجم منظومة معقدة من الفساد المستشري في مفاصل وقطاعات إلى اقصى مستوى ممكن. إن الفساد في ابسط تعريفاته هو: «إساءة أستخدام السلطة الرسمية للحصول على منفعة خاصة. ويحدث الفساد عندما يمتلك الموظف الحكومي السلطة لإن يمنع أو يمنح شيئا ذا قيمة بما يتعارض مع القانون او الاجراءات العامة، أي أنه يستبدل ذلك الشئ ذا القيمة بهدية أو مكافاة. إن الفساد شكل من أشكال النزعة الريعية «. أما أشكال الفساد فهي متنوعة وخطيرة منها على سبيل المثال وليس الحصر الرشوة التي تحظى بإهتمام واسع إلى جانب»محاباة الأقارب، أو السرقة الرسمية، أو التزوير، أو المحسوبية، أو الابتزاز» وغيرها الكثير من الاساليب «الميكافيلية». من هنا، فإن من يتصدى للفساد عليه أن يتحمل عواقب إتخاذه لمثل هذه المسؤولية الوطنية الكبرى دون تردد أو وجل. الامر الذي يؤكد أن التصدي للفساد مسألة أخلاقية ومهنية في المقام الاول من نماذجها ما اشار إليه اللبناني الاستاذ عبد الله الحاج (معاون رئيس الديوان الملكي في العراق) عن طبيعة سلوك الاستاذ رستم حيدر وزير المالية عام ١٩٣٠ «رحمه الله» حيث « لم يتورع – الاخير- عن إنذار الخزينة الخاصة بوضع الحجز على مزرعة الحارثية الملكية بغية تسديد الرسوم المتأخرة تنفيذا لقانون تحصيل ديون الحكومة المتأخرة على الاشخاص المدينين». إن تبريره المقنع في إتخاذ هذه الخطوة الجريئة أعترض عليها ناظر الخزينة الخاصة حينئذ وجاءت في عبارةواضحة قوية من الاستاذ رستم حيدر: « إنني أنما انفذ أرادة جلالة الملك فهو الذي وقع على القانون بيده. وأنا أعمل على تشريف توقيع جلالته بالحجز على الحارثية.. فإن سمح بذلك فإنه يكون قد وضع الحجر الاساسي لإحترام القانون في الدولة.» ترتيبا على ما تقدم، « لم يكن من الملك فيصل الاول إلا أن أمر بإداء ديون الحكومة عليه فورا تخلصا من حجز أمواله». نموذج ملكي نفذ بشكل ومسار قانوني سليم وصحيح ما ادى إلى التزام مدينيين أخريين (من كبار رجال الدولة من وزراء، موظفين، ملاك، تجار وسائر أصحاب النفوذ)بدفع ما عليهم من رسوم إستهلاك وضرائب أخرى لموازنة الدولة. مسألة تذكرنا بضرورة إتخاذ إجراءات إدارية حازمة لإستعادة أملاك الدولة التي وضعت عددا من الاحزاب والتكتلات يدها عليها منذ ٢٠٠٣ وما قبلها في ظل نظام حكم صدام حسين القمعي - الاستبدادي هذا من جهة ولكن ومن منظور مكمل لابد من تعزيز جهود إسترداد اموال وممتلكات العراق المنهوبة التي أتخذت اشكالا وصورا مختلفة منذ ٢٠٠٣ بلغت حجما كبيرا وصل إلى مايقارب ٥٠٠ مليار دولار وفقا لبعض التقديرات.

حتى الان وفقا للوكيل الاقدم لوزارة العدل تحركت الحكومة العراقية مؤخرا «بشكل مكثف عبر رفع المئات من الدعاوى – القضائية- الخارجية، كما ابرمت مذكرات تفاهم بهذا الشأن كاشفا عن إبداء بعض الدول استعدادها للتعاون من خلال إعادة عقاراتها الموجودة في البلاد، مقابل عقارات العراق لديها». مساع

وجهود طيبة ولكنها لازالت متواضعة جدا لأن ما استرد منها لم يصل إلى قيمة مالية كبيرة أي لاتتجاوز ملايين الدولارات وليس المليارات. من هنا أولوية الحاجة للمزيد من الوقت ولإدارة فنية تفاوضية ناجحة دبلوماسيا وقانونيا كي تبلور صيغا قانونية أكثر الزاما في ظل إبرام إتفاقيات ومعاهدات دولية ملزمة. علما بإن الصورة المعمقة لمكافحة الفساد في العراق حاليا لازالت معقدة بل وضبابية تنتظر إرادة سياسية فاعلة معززةبجهود سياسية –إدارية وقانونية كفوعة كي تترجم من إطارها النظري إلى حقائق ملموسة على الارض تكتسب الدرجة القانونية القطعية وفي نهاية المطاف المصداقية المستحقة وطنيا ما يعزز الثقة المتبادلة بين السلطات الرسمية والشعب.

إن تسليط الاضواء الاعلامية والمعلوماتية – الاستخبارية على ملفات الفساد بكل مضامينها ستكشف الفاسدين وتضعهم أمام المسآلة القانونية – القضائية طال أو قصر الزمن «طالما لاتموت العقوبة الجرمية بالتقادم». كما أن على الجهاز البرلماني العراقي من خلال لجانه الرقابية – القانونية أن يلعب دورا فاعلا وحيويا في كشف ملفات الفساد وإيصالها للسلطتين التنفيذية والقضائية بإسرع وقت ممكن كي تستعاد أموال العراق والعراقيين المنهوبة التي هربت عبر طرق ومنافذ متعددة برا – بحرا وجوا بصورة مكنت هؤلاء الفاسدين من وضع اموالهم في ملاذات آمنة بعيدا عن آليات إستردادها بطرق قانونية ودبلوماسية ميسورة. إن أستمرار نهج الفساد بمختلف صوره وأشكاله دون وجود آليات فاعلة في مجابهته قانونيا – إداريا – سياسيا وإستراتيجيا سيعمق الفجوة المجتمعية بين من يملك الثروات المالية – الاقتصادية والاخرين الذين وصلوا لحدود الفقر المدقع ما يستوجب تطبيق العدالة الاجتماعية وفقا ليس فقط للمعايير القانونية وإنما إستجابة للروح الانسانية التي ترنو لعراق يتمتع شعبه بواقع تنموي انساني أفضل بعيدا عن تسيس أو أدلجة للاوضاع المجتمعية – الاقتصادية والثقافية في بلاد الرافدين.

أخيرا يمكننا أن نتوسع وتعمق في مجريات الحديث مستقبلا عن خمس مجالات رئيسة حددتها منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وهي القيادة، البرامج العامة، إعادة التنظيم الحكومي والوعي العام وإنشاء مؤسسات لمكافحة الفساد. ترتيبا على ذلك، نقول كلما حقق العراق مؤشرات إيجابية في تفعيل آليات مكافحة الفساد كلما تعززت العملية الديموقراطية الحقيقية ضمن إطار الحكم الرشيد المعتمد على قيادة واعية وطنية – حكيمة وشعب ناضج متعلم.

نعم قيادة سياسية جديدة تستند إلى معايير الشفافية والمحاسبة القضائية «العدلية» المتوقعة لكل من يحاول خرق منظومة القيم الانسانية وحقوق الانسان بشقيها السياسي – المدني والاجتماعي – الاقتصادي الامر الذي يعول عليها شعبنا كثيرا لإنجاز كافة شروط، متطلبات واهداف التغيير الايجابي المنشود بإتجاه دولة «المواطنة – المدنية» التي تعطي فرصا متكافئة تنافسية للجميع دون أي تمييز او تمايز أومحاباة مادية أومعنوية وبصورة ينجح فيها العراق من خلال دور فاعل مؤثر لقيادته السياسية الجديدة من أن يلعب دورا إصلاحيا –مؤسسيا –شعبيا وحقيقيا في مكافحة الفساد «صنو الارهاب» بكل الطرق والاساليب السلمية – القانونية الممكنة ومن خلال التعاون وتنسيق الجهود وطنيا – أقليميا ودوليامستفيدا من تجارب الدول التي نجحت نسبيا في تحجيم الفساد إلى درجة قصوى مكنتها من إنجاز مشروعات نهضوية للتنمية الانسانية المستدامة.

خاطرة .. الولادة العسيرة في مهبات العواصف ومطبات الاعاصير المعادية .. !

د. غالب العاني

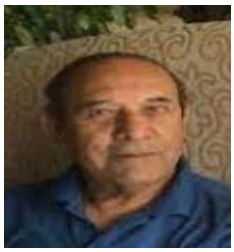

ان جوهر القضية وما يجري من فوضى وتهديد السلم الاهلي المستمر للخطر هو ؛

الصراع على السلطة..

اي الحفاظ على المغانم و الامتيازات والحصانات المزيفة من جهة وعدم التعرض للمساءلة القانونية والعقاب بسبب السياسات الفاشلة المعادية للوطن ومصالح الشعب العراقي.وتحديدا لما اقترفت من اعمال قتل وخطف وتغييب وتهجير وسرقة وفساد من جهة اخرى، و ان دماء شهداء ثوار تشرين الاماجد تشهد على ذلك ، .

والمقصود هنا بالخصوص ، الفاسد والمفسد واذنابهم ومليشياتهم المنفلتة ، الذين يطرقون كل السبل المخادعة بما فيها النعرات الطائفية المقيته واشاعة الخوف من فقدان الاغلبية في البرلمان - بدون حكومة التوافق- اصبح يمثل الاغلبية البرلمانية في حكومة الاغلبية الوطنية ، والهدف هو شق الصف الشيعي واضعاف (البيت) المكون الشيعي مما يشكل خطورة حقيقية عليهم وعلى وجودهم...

فاين الوطن/ العراق من هكذا تفكير طائفي مقيت...

فمجمل حديثهم وتصرفاتهم لا يمت بصلة الى العراق ، لانه ليس لديهم اي رابطة حسية مع هذا الوطن المسروق..

لذلك فان اية محاولة لبناء دولة المؤسسات العابرة للطائفية/ الاثنية/ المناطقية تبقى حلم مالم يتم انهاء وجود كافة المليشيات وحصر السلاح بيد الدولة، وكذلك القيام باجراءات جدية وصادقة في مكافحة الفساد والفاسدين من جميع الطيف العراقي بدون استثناء وارجاع اموال الشعب المسروقة الى ميزانية الدولة وتحرير العراق من التبعيات الاقليمية والدولية...

انا اعتقد بان ما يسمى بالعرف الشبه دستوري بخصوص الرئاسات الثلاث المتبع منذ حوالي العقدين (التجربة اللبنانية البائسة)، ، هو عرف خاطئ ومضر ومناقض للنهج الديمقراطي ويرتبط اساسا بمحاصصات الطائفية/ السياسية، حاضنات آفات الفساد والارهاب وكل مآسي الشعب العراقي والمضادة لبناء دولة المواطنة والمؤسسات الديمقراطية تبقى من مهمات الساعة للتخلص منها...

كما ان اعتقادهم الواهم بانه ما يزال لهم - تاثير على القضاء- كما حدث عام ٢٠١٠...

فقد حاولوا ، وما يزالون بالرغم من خسارتهم دعوتين مهمتين لهم امام القضاء الذي - تعافى مؤخرا - مما عمق من رعبهم وخوفهم من حكومة الاغلبية الوطنية المقترحة من رئيس التيار الصدري مع الكتل الاخرى الفائزة في الانتخابات البرلمانية الاخيرة وما يطرحه من برنامج وطني في مقدمته محاربة الفساد واستقلال العراق وعدم التبعية لأية دولة كانت ...الخ..

ووضع الاسس الصحيحة لتكوين حكومة الاغلبية ا لو طنية ...

انها بحق ستكون ولادة عسيرة في مهبات عواصف المليشيات ومطبات اعاصير الدول المعادية لتطلعات الشعب العراقي المتمثلة بمطالب ثورته التشرينية الهادفة لبناء دولته الوطنية الحرة المستقلة الامنة والحضارية .

ولما فيه ايضا من خطورة و تهديد جدي للامن والسلم الدوليين...

المحكمة الاتحادية العليا وحرج الأمر الولائي

هادي عزيز علي

المحكمة الاتحادية العليا ملزمة بموجب نظامها الداخلي بتطبيق قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩، وهذا ما نصت عليه المادة ١٩ من النظام المذكور. لا ضير في ذلك فهي نظيرة لبقية المحاكم في العديد من النصوص الواردة في هذا القانون،

خاصة ما تعلق منها في طريقة رفع الدعوى وإجراء التبليغات القضائية وطريقة تشكيل المحكمة وتقديم الدفوع والاستماع للشهود واجراء التحقيقات وختام المرافعة واصدارالاحكام القضائية وغير ذلك من الاحكام المشتركة الاخرى. الا ان هذه المشتركات لا تلغي الوضع الخاص لهذه المحكمة سواء ما تعلق بالاختصاص اوالوظيفة اوالنصوص التي تتعامل بها، ونقصد بالنصوص تلك (الوثيقة الدستورية) حيث ان الدستور يعد من اهم القوانين التي تدرج تحت عنوان القانون العام خلافا لبقية المحاكم الاخرى التي تعامل مع القانون الخاص.

ان فقهاء وشراح قانون المرافعات المدنية بينوا ان هذا القانون: (يحدد الاجراءات القضائية في نطاق القانون المدني والتجاري والاحوال الشخصية.. وكيفية الفصل في الخصومات واصدار الاحكام والطعن فيها) وهذا لم يكن مجرد رأي فقهي بل انه اعادة لما دونته الاسباب الموجبة لقانون المرافعات المدنية اي أنه القانون المعني بتطبيقات القانون المدني والقانون التجاري وقانون الاحوال الشخصية. هذا يعني ان عقلية المشرع ومقصده عند وضع نصوص الامر الولائي انصرفت الى تلك القوانين التي تتعامل بها المحاكم والمدرجة تحت عنوان القانون الخاص، اي ان ارادة المشرع في الغالب تعاملت مع هذا القانون بعقلية القانون الخاص ودونت مواده واحكامه تحت هذا المفهوم الثابت فيها طغيان (النزعة الشخصية) لدى اطراف الدعوى. ومعلوم ان الفرق واسع بين القانونين، فالقانون العام يتعلق بالدولة وعلاقاتها مع الافراد او بالدول الاخرى، في حين ان القانون الخاص يرسم العلاقة بين الفرد وعلاقته بغيره من الافراد.

وبالرجوع الى الامر الولائي المنصوص عليه في (المواد ١٥١ – ١٥٣) من قانون المرافعات المدنية وعنوانه الفرعي (الاوامر على العرائض) فقد احتكمنا فيه الى كل ما قاله ودونه فقهاء القانون وشراحه في تعريف الامر الولائي ولخصناه بتعريف جامع في كتابنا (شرح احكام القضاء الولائي) الصادر ٢٠١٢ وعلى الوجه التالي: (قرارات مؤقتة يصدرها القاضي على طلبات ذوو الشأن واردة في عرائض – في غياب الخصم – تنتج اثار قانونية ومشمولة بالنفاذ المعجل). وشروطه هي: ١ – المصلحة – ويقصد بها المنفعة او الباعث لرفع الدعوى بغية حماية الحق المطالب به الموصوم بـ (النزعة الشخصية). ٢ – ان يكون الطلب يستند الى نص قانوني. ٣ – ان لا يتصدى لاصل الحق. ٤ – ان تتوفر فيه حالة الاستعجال ٥ – تسبيب القرار لان التسبيب من حق من صدر القرار ضده لكي يستعمل حقه في التظلم.

يتضح من النصوص المؤسسة للامر الولائي ان ارادة المشرع قد فصل احكامه ضمن احكام القانون الخاص وعلى وجه التحديد المسؤولية المدنية بشقيها العقدي والتقصيري وموضوعه الاشياء سواء كانت منقولة او غير منقولة والتي تعد محلا للملكية وحسب تفصيلاتها الواردة في القانون المدني. وقد اثرى القضاء هذا العنوان بالكثير من التطبيقات بقراراته العديدة. وان المواضيع التي تناولتها التطبيقات تلك المتداولة بشكل يومي في المحاكم نذكر منها على سبيل المثال: الحجز الاحتياطي، ايقاف اجراءات تنفيذية لدى مديريات التنفيذ، ايقاف اجراءات مزايدة، وقف اجراءات تنفيذية لمال مزال شيوعه، ايقاف اجراءات انذار، وضع اشارة عدم تصرف على عقار، ايقاف العمل بعقد،، اصدار قسام شرعي او اصدار حجة قيمومة، واصدار حجة وقف وغير ذلك من الاوامر الاخرى. ومعلوم لمن صدر الامر الولائي ضده الحق في التظلم منه امام الجهة التي اصدرته وخلال المدة القانونية.

المشرع – كما بينا- صمم نصوص الامرالولائي ضمن العقلية التشريعية الخاضعة لاحكام القانون الخاص وأعد لتنفيذها عقلية قاضي البداءة فكان له موروثه الثر والغني في هذا الجانب. ان فرض النصوص ذاتها وبذات الآلية المعتمدة لدى قاضي البداءة على القاضي الدستوري من دون تمحيص او توصيف ومن دون الاخذ بالاعتبار طبيعة الدعوى الدستورية المنضوية تحت احكام القانون العام التي يلزمها نصوصا خاصة تنسجم مع سمو نصوص الدستور المتعلقة بالحريات والحقوق وعلوية المحكمة الاتحادية العليا وذلك لاختلاف وظيفة المحكمة الدستورية عن وظائف المحاكم الاخرى من حيث العلاقة بين اطراف الدعوى. فعلى سبيل المثال ان آثارالعلاقة القانونية في الامر الولائي لدى محكمة البداءة لا يتجاوز الاشخاص الذين لهم علاقة بموضوع الدعوى ان لم يقتصر الامر على طرفي الدعوى فقط، في حين ان الاثر القانوني للدعوى الدستورية لا يقتصر على اطرافها فقد يطول فئات معينة من المجتمع او يطول المواطنين كافة، ومن هنا تظهر خطورة تلك النصوص في حالة تطبيقها حرفيا في القضاء الدستوري.

لا مناص امام القاضي الدستوري اذن من تطبيق النصوص المذكورة وبذات الآلية المطبقة لدى قاضي البداءة لانها مفروضة عليه، ولكن المشكلة في الاثارالمترتبة عن ذلك التطبيق، فنعدما صدر الامر الولائي في موضوع الجلسة الاولى لمجلس النواب والامر الولائي الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية اذ ان ذينك الامرين عطلا المدد المنصوص عليها في الدستور وكذلك والتوقيتات المترتبة عنها وساهما في الانغلاق السياسي المعقد اصلا. ولم يقتصر اثرهما على المتداعيين فقط بل امتد ليشمل المواطنين الممتعضين اصلا والمحرومين من نيل حقوقهم، وهذا يعني ان نصوص واحكام الامر الولائي المطبقة حاليا لا تنسجم وطبيعة عمل القضاء الدستوري وسمو احكامه لان تطبيقها بعقلية قاضي البداءة تنتج اثارا سلبية تمس حقوق وحريات المواطنين وحريّ بالمشرع ان يشرع نصوصا جديدة لهذا الموضوع تنسجم واحكام الدعوى الدستورية وطبيعة العمل فيها خاصة وان النظام الداخلي للمحكمة يدرك هذه الخصوصية فقد اشار اليها في الجملة الاخيرة من المادة ١٩ منه، وان الاستمرار في تطبيق نصوص الامر الولائي بصيغتها الحالية يحول دون اداء المحكمة الدستورية وظيفتها بالشكل المطلوب.

ملاحظة – ان المحكمة الاتحادية العليا بهيئتها السابقة وطيلة مدة ولايتها لم تلجأ الى احكام الامر الولائي مطلقا للحرج الذي كانت تستشعره في حالة تطبيقه.

قوى التغيير وصراعات المتنفذين

رشيد غويلب

حكمت القوى المتنفذة عراق ما بعد الدكتاتورية، بالعرف السياسي الذي أنتج نظام المحاصصة الطائفية والاثنية ووضع الكثير من مواد الدستور على الرف مستعيضا عنها بمبدأ شيلني وشيلك، والتهديد بالملفات المتبادلة، وتوظيف ثالوث المحاصصة للحرب الوطنية ضد الإرهاب، كل حسب مبتغاه. وصنع المتنفذون قواعد لعبتهم للحفاظ على نظام المحاصصة باعتبارها خيمتهم المشتركة، مع استمرار صراعهم داخلها على الحصص وتحقيق الممكن، ارتباطا بالمتغيرات التي يعلمنا التاريخ استحالة ايقافها، سواء كانت داخلية، إقليمية، او دولية.

وشكلت انتفاضة تشرين ٢٠١٩ المجيدة أبرزها داخليا، اذ هزت اركان نظام الدولة الفاشلة، وجاءت بسلسلة من الحقائق المعروفة. وفرضت على المتنفذين عددا من الاجراءات، استقالة حكومة عبد المهدي، وقانون جديد للانتخابات المبكرة، وظف عبرها المتنفذون، توق المنتفضين للتغيير واخطائهم التي سهلت على اقطاب النظام توظيف هيمنتهم على البرلمان والخروج بقانون انتخابات، وفق مقاساتهم وبالضد من مصلحة الأكثرية وشبيبة الانتفاضة.

لقد نجح بعضهم في توظيف القانون الجديد وأخفق الآخر، لأسباب كثيرة أبرزها طبيعة قواعدهم الجماهيرية، وافتقار قوى عديدة منهم للعمل المؤسساتي، فضلا عن امتلاكهم ذهنية سلطوية، تفتقر الى مشاريع سياسة – اجتماعية.

لقد قاطعت أكثرية مجتمعية، وقوى سياسية متنوعة الانتخابات المبكرة، كانت نسبة المشاركة الحقيقية فيها لا تصل الى ٢٠ في المائة، ولكن هذا لم يلغ شرعيتها القانونية. وقبل اعلان النتائج الانتخابية، عشنا ثانية مارثون الطعن بشرعية الانتخابات والاحتجاج على نتائجها، وسلسلة من جولات الذهاب الى المحكمة الاتحادية، والتي لم تغير في النهاية من الواقع الذي افرزته نتائج الانتخابات، والذي نتج عنه حراك سياسي وان كان محدودا، بوصول مجموعة من النواب المستقلين من المدنيين واليساريين، الى جانب وصول مجاميع أخرى سواء المحسوبين منهم على الانتفاضة، او كتل تمثل قوى سياسية ليبرالية جديدة، كما هو الحال مع كتلة الجيل الجديد الكردستانية.

لقد تزامن كل هذا بمتغيرات دولية وإقليمية، دخول الرئيس الديمقراطي بايدن البيت الأبيض، وإمكانية العودة إلى الاتفاق على الملف النووي الإيراني، ولكن بثوب جديد، واشتراطات أمريكية جديدة.

وقبل هذا وذاك شهدنا حراكا اوليا لاتفاقات وتفاهمات بين قوى مثلث المحاصصة، سبق الحملات الانتخابية، ولم يكن جزءا منها، ولكنه أشر خوف القوى المتنفذة وحذرها الشديد مما سيحدث في قادم الأيام، ارتباطا بالمتغيرات التي أشرنا اليها.

حتى قبل الإعلان النهائي للنتائج، كان واضحا أن حضورا أقوى لاصطفافات جديدة داخل خيمة قوى المحاصصة قد تبلور ومن الصعب تجاوزه. وبعد إعلان النتائج كان على العراقي المكتوي بنار المحاصصة والفساد، والتدخلات الخارجية، بما في ذلك العسكرية المباشرة منه، وبالتالي تأكيد لحقيقة سيئة تقول إننا نعيش في بلد منقوص السيادة، كان عليه أن يتابع سلسلة من الحوارات التلفزيونية، التي يمكن القول إن بعضها كان ساذجا، وان معظمها اهتم بتكتيكات المتنافسين، وحروبهم الالكترونية، ومارثون اجتماعاتهم ولقاءاتهم وتصريحاته وتغريداتهم، التي لم تخرج عن خطاب سياسي مغلف بالحرص والروح الوطنية، ولكن يبقى هدفه منع اقصاء هذا الطرف أو ذاك، والسعي الجاد على استمرار لعبة التوافق التي تمثل حماية للكثير من المسؤولين من فتح ملفات سياسية وأخرى متعلقة بالفساد قد تطيح بعدد كبير منهم. وبالمقابل مشروع التغيير الشكلي او الجزئي، مع الحفاظ على طبيعة النظام وآلياته، الذي يسعى له معسكر الأقوياء.

إن الخراب الذي تعيشه البلاد يدفع الكثيرين، إلى المراهنة على ما يمكن أن يحسب على التغيير أملا في كسر الجمود الذي يلف اعناق الناس، يدفع الكثيرين إلى المراهنة على ما يحدث عملا بمبدأ أضعف الإيمان. ومن الضروري ان لا ننسى وجود جمهرة من المنتفعين، بعضهم يحسب نفسه زورا على قوى معسكر التغيير، يرى فيما يحدث فرصة تعفيه من خوض الصراع، وكذلك الحصول على شيء من الفتات.

أجد من الضروري تحذير قوى التغيير الحقيقية من الانجرار وراء هذا الفخ الذي يحاول ابطال المحاصصة جر قوى التغيير اليه.

لا شك ان البلاد تعيش الكثير من المتغيرات التي على قوى التغيير متابعتها ودراستها والخروج بالاستنتاجات الضرورية، وتوظيفها لطرح البدائل التي تعزز تعبئة قوى التغيير عبر أشكال تعبويه ومشاريع، سيكون بعضها جديدا، دون أية مبالغة في تقييم ما يحدث، وبالتالي الانكفاء عن مشروع التغيير، والعودة إلى مربعات أكدت الحياة على عدم صلاحيتها، فما نعيشه ببساطة صراع مشاريع، ولحد الآن لم تفرز حقائق الصراع مساحة مشتركة بين صقور منظومة المحاصصة والفساد وقوى التغيير الساعية لغد أفضل.

برقية تهنئة الى المؤتمر الاول للمركز العراقي الكندي لحقوق الانسان

الزميلات والزملاء الاعزاء اعضاء المؤتمر الاول للمركز العراقي الكندي لحقوق الانسان المحترمين ..

تحية وتقدير ..

يسعدنا بأسم لجنة تنسيق المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان في الداخل والخارج ان نبعث لكم بتهانينا الحارة بمناسبة عقد مؤتمركم الأول في يوم ٥ / آذار / ٢٠٢٢ ، متمنين لكم النجاح والموفقية لخدمة مسيرة حقوق الإنسان والإنسانية .

إن انعقاد مؤتمركم الموقر في هذه الظروف الصعبة والخطيرة التي يمر بها بلدنا العراق والمنطقة جراء تصاعد وتيرة الإعمال الإرهابية للدواعش وإستمرار العنف والإنتهاكات بحق المواطنين المسالمين من المليشيات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة ، بالإضافة الى التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون الساحة العراقية ، مما يستدعي الإسراع في معالجة الازمات المتراكمة في البلاد وتأثيراتها الخطيرة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمعاشية وإرتفاع اسعار المواد الضرورية وانخفاض قيمة الدينار العراقي وعلى الحريات العامة والخاصة ، وان بقاء هذا الواقع والفوضى ويهدد إشاعة الفوضى والسلم الاهلي في البلاد .

نأمل من مؤتمركم إنتخاب هيئة إدارية فعالة، وإصدار توصيات وقرارات من أجل تطوير العمل للمركز الكندي العراقي والمنتدى العراقي ، ودعم نضال شعبنا في تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة لجميع مكونات واديان وشرائح مجتمعنا العراقي دون تمييز وتهميش وتجاهل ، ووضع حد للأعمال الإرهابية والقمع والقتل والخطف والكشف عن مصير المغيبيين وحصر السلاح بيد الدولة.

مع خالص تحياتنا وإحترامنا للمشاركين في المؤتمر ..

عبدالخالق زنكنة

المنسق العام للمنتدى العراقي

لمنظمات حقوق الإنسان

٢٢ / ٢ / ٢٠٢٢

المركز الاعلام العراقي في واشنطن يلتقي الجمعية العراقية لحقوق الانسان في أمريكا

التقى مدير المركز الاعلام العراقي في واشنطن الاستاذ نزار حيدر بالجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية في مدينة ديترويت.

وخلال اللقاء تم بحث ملف التوقيتات الدستورية في تسمية الرئاسات الثلاث وتشكيل الحكومة الجديدة التي ينبغي ان تواجه هذه المرة معارضة برلمانية تقويمية تراقب وتحاسب من خلال تشكيل حكومة الاغلبية البرلمانية من القوى السياسيَّة الفائزة، وذهاب البقية الى المعارضة تحت قبة البرلمان لتتولى الرقابة على أجهزة الحكومة و مؤسساتها .

كما جرى الحديث عن ضرورة إن تكون الحكومة القادمة خدمية اكثر من كونها سياسية او حزبية لتبادر فور تشكيلها الى حل مشاكل البلاد على مختلف المستويات وخاصة ملف الخدمات وعلى راسها الكهرباء، وكذلك ملف الامن والبطالة والاستثمار وغيرها من الملفات الاخرى التي تستوجب معالجتها في المرحلة المقبلة.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

١٨/شباط/٢٠٢٢

القضاء يكشف إحصائية "صادمة" لحالات الزواج بزوجة ثانية

كشفت صحيفة القضاء الاعلى، عن تصاعد الدعاوى المعروضة على مكاتب البحث الاجتماعي في محاكم الأحوال الشخصية لعام ٢٠٢١ لرئاسات المحاكم كافة والمتضمنة دعاوى الصلح والإبطال ودعاوى الضم ومراقبة السلوك و حجج الإذن بالزواج الثاني.

وبحسب تقرير نشرته الصحيفة ، فإن «عدد الدعاوى المعروضة على مكاتب البحث الاجتماعي في عام ٢٠٢١ قد زاد عن عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (١٤٨٢٣٦) دعوى عام ٢٠٢١ فيما كانت في عام ٢٠٢٠ (١١٥٠٦٣)».

وأرجع التقرير هذه الزيادة الى «عدة اسباب منها اجتماعية تتمثل بعدم توفر السكن والخلافات العائلية واسباب اقتصادية وكذلك الزواج المبكر والسكن المشترك مع اهل الزوج ما يؤدي الى تدخل الاهل في حياة الزوجين بشكل سلبي وكذلك اعتماد الزوج مادياً على أهله والخيانة الزوجية بسبب الانترنت، والسكر الشديد وتناول الحبوب المخدرة وغيرها من الأسباب».

وأضاف ان «مجموع الدعاوى المعروضة لمحاكم الاحوال الشخصية في رئاسات محاكم الاستئناف بلغت (١٤٨٢٣٦) لعام ٢٠٢١ دعوى حسم منها (١١٩٦٦٣) دعوى حيث جاءت رئاسات استئناف (النجف وكركوك وذي قار وواسط والمثنى وكربلاء الاتحادية) بنسبة حسم ١٠٠٪ فيما تلتها رئاسة استئناف القادسية بنسبة حسم (٩٦٪) اما المرتبة الثالثة فقد كانت لرئاسة استئناف البصرة الاتحادية بنسبة حسم (٩٤٪)».

وفيما يتعلق بدعاوى الصلح في رئاسات محاكم الاستئناف كافة لعام ٢٠٢١ بين التقرير، أن «مجموع دعاوى الصلح لعام ٢٠٢١ بلغ (٦٩٠٣) دعوى فيما بلغت دعاوى الابطال (٢٠٩١٧) منوهة الى ان «أكثر من ٥٠٪ من دعاوى الابطال هي دعاوى صلح وذلك عند إقامة الدعوى واجراء التبليغ في مكتب البحث الاجتماعي يقوم الباحث الاجتماعي بمعرفة المشاكل التي أقيمت من اجلها ويحاول تذليلها وفي اليوم المحدد لإجراء البحث الاجتماعي لا يحضر المتداعيان».

واشار الى ان «رئاسة محكمة استئناف بغداد الرصافة الاتحادية احتلت المرتبة الاولى اذ كان عدد دعاوى الصلح (١٣٦٩) دعوى فيما جاءت رئاسة استئناف الكرخ الاتحادية بالمرتبة الثانية بعدد دعاوى الصلح (١٠٤١) دعوى وجاءت رئاسة محكمة استئناف البصرة الاتحادية بالمرتبة الثالثة بعدد (٨١٧)».

أما حجج الاذن بالزواج الثاني فقد بين التقرير ان «عدد حجة الاذن بالزواج الثاني في رئاسات محاكم الاستئناف الاتحادية بلغت في عام ٢٠٢٠ (٥٧١٠) حجة فيما بلغت في عام ٢٠٢١ (٧٠٢٢) حجة»، مشيرا الى ان «السبب وراء ارتفاع هذه المعاملات يرجع إلى جملة أسباب منها عدم الإنجاب والرغبة في زيادة النسل وخاصة في المناطق الريفية ومرض الزوجة الأولى وأيضا تحسن الحالة المعيشية لدى بعض الأفراد».

وبحسب مختصين فقد ارتفعت ظاهرة العنوسة بشكل متزايد بالسنوات الأخيرة في العراق، لعدة أسباب، منها تردي الوضع الاقتصادي للشباب وارتفاع نسبة البطالة وعدم استقرار البلد أمنياً وسياسياً، ورفض الشباب فكرة الاستقرار في بلد متقلب الأحوال، وفكرة العديد من الشباب بالهجرة الى الغرب..

كما أن ارتفاع تكاليف ومتطلبات الزواج وعدم مراعاة أهالي الفتيات ظروف الشباب والبحث عن المظاهر الباذخة، مع تجاهل كيفية تأمين الشباب هذه المطالب، يشكل سبباً آخر لارتفاع نسب العنوسة.

الحجاب المفروض في المدارس

ماجد زيدان الربيعي

كثير من المشاكل التي تحدث في المدارس جراء الادارة وبين الطلبة والاسرة التعليمية تنشأ عن اجتهادات خاطئة غير مستندة على التعليمات والتوجيهات التربوية وهي بقصد او من دونه رغم ان التعميمات الصادرة عن وزارة واضحة وتمنعها وتحذر من ممارستها الا ان بعض الادارات تقترف هذه الارتكابات لغايات واهداف ليست تربوية ومشاكسة بائنة ومنها ما يؤدي الى ضرر فادح مثلما حدث في نينوى قبل ايام جراء محاولة فرض الحجاب على احدى التلميذات واخرى اللجوء الى العقاب البدني الذي تسبب في احداث عاهة مستديمة . وغير ذلك الكثير الذي لا يصل الى الاعلام ويتم التستر عليه مما يجعل من تكراره امرا سهلا .

كلا الامرين تمنعهما وزارة التربية وتشدد على الادارات بشان تطبيق تعليماتها واوامرها ولكن تتهاون في نشر المعلومات عما يجري في المدارس من انتهاك صارخ لحق التلاميذ والطلبة والنظم التربوية والقانون الذي يضيع جراء ممارسة الضغوط غير التربوية والتي لا تساعد على عدم اقتراف الافعال الشائنة بذريعة الصلح او الفصل العشائري وهذا يبطل الجهات المسؤولة من ملاحقة الحق العام .

صحيح ان وزارة التربية على سبيل المثال لم توجه أي تعميم أو كتاب رسمي إلى الإدارات المدرسية يتعلق بإجبار الطالبات على ارتداء الحجاب وان هذا الأمر يندرج ضمن الحرية الشخصية للطالبات وأهاليهن حسب المتحدث باسم الوزارة . ولكن الوزارة تغض النظر عن فعاليات لادارات المدارس تؤدي ذات الغرض . ورغم تأكيد المتحدث أن فرض ارتداء الحجاب ليس من اختصاص وزارة التربية، ولا تملك الحق بإجبار الطالبات على ارتدائه أو خلعه، وفي حال وجهت إحدى المدارس بذلك فلا يعدو كونه توجيها وغيران العديد من الادارات تفرض ازياء محددة وتبالغ فيها وتوزع حجابات مجانا بهدف الترويج لا سلمة الحياة المدرسية .

ان الاعتدال الذي تدعو اليه التربية على الورق يفتقد في الواقع الى الجانب العملي ويلجا احيانا الى الاكراه المباشر وغير المباشر وفي جانب من لا تتفهمه الاسرة التعليمية وتخلط بين الحقين حق التلميذة والاهل ان يختاروا الزي الذي يناسب ابنائهم وحق المعلمة او المعلم في معتقدهما دون اكراه في فرضه خارج سياق المنهج الدراسي والتوجيهات التربوية الوزارية التي تشدد على عدم الاكراه في فرض الحجاب وبل خضوع من يمارس هذا القسر للمسائلة القانونية .

هناك عائلات تدعو إلى الانفتاح في مسألة لبس الحجاب من عدمه، فيما أن هناك عائلات تخير بناتها ما بين الحجاب أو عدمه، كذلك هناك من يجبر بناته على ارتداء الحجاب . لذلك على الوزارة والادارات المدرسية تشديد الرقابة على بعض المعلمين والمعلمات المنتمين للأحزاب والمؤسّسات الدينية الذين يحاولون فرض ثقافة دينيّة متشدّدة، لا تتناسب والطبيعة المدنيّة للمجتمع .

ان التخويف والترهيب والعقاب لا يؤدي الغرض والهدف بل انها تدفع نحو النفور وردة الفعل غير المحسوبة وهي ايضا اعتداء صريح على الحرية الشخصية وهذا مخالف للقانون ولا ينمي شخصية التلميذات للتقيد باحكام القانون .

ان الاعلان عن هذه الممارسات المخالفة لمبادىء التربية والقانون وفضحها على نطاق واسع وتشديد العقوبات سيحد منها ويجعل من مرتكبيها عبرة لمن يعتبر .

رأي في الموازنة العامة 2022

حمزة محمود شمخي

ضمن التشريع الدستوري فان موازنة ٢٠٢٢ مرتبطة بولادة الحكومة الجديدة التي لازالت متعسرة مما يعطي الاحتمال ان العراق قد يفقد وثيقته المالية الاقتصادية هذا العام ايضا وسوف تعمل الادارة التنفيذية وفق المبدأ المتعارف عليه وهو صرف١÷١٢ من موازنة ٢٠٢١ والسبب ان الموازنة،دستوريا،يجب ان تعد من حكومة كاملة الصلاحيات.

لنتفائل بان الموازنة العامة سوف تعد وتشرع لعام ٢٠٢٢ لذا فان من اولويات الحكومة الجديدة عند اعدادها ان تهتم بالامور التالية:

اولا: دستوريا الموازنة هي سنوية التنفيذ وبالتالي اسقاط الحجة امام الداعين لامكانية اعداد وتشريع موازنة لاكثر من سنة .

ثانيا:ان تعلن الحكومة الجديدة تشكيل صندوق الثروة السيادي المعلن عنه والذي يضمن حق الاجيال القادمة في ثروة بلادهم،وان تتضمن الموازنة نصا لتمويل الصندوق بدءا من عام ٢٠٢٢ وذلك باستقطاع نسبة من عائدات النفط لتمويله وهو حق شرعي ودستوري للاجيال في ثروة بلادهم،واستقطاع نسبة ٥ بالمئة من ايرادات النفط لتمويل الصندوق كنسبة ثابته مقبولة جدا.

ثالثا: لان موازنة العراق موازنة ريعية،اي اعتمادها الكلي على النفط فان الامر يستلزم تحديد سعر التعادل المالي للنفط الذي يعتمد كاساس في خلق التوازن بين الايرادات والنفقات في الموازنة.وسعر التعادل المالي هو مؤشر اعتمده صندوق النقد الدولي،كسعر ضروري لتحقيق التوازن في موازنة الدول وتحديد مقدار العجز المتوقع فيها.

التعادل المالي

وتغيرات السعر مسالة ذات اهمية فسعر(التعادل المالي للنفط الأعلى من سعر النفط الحالي يعني أن موازنة الحكومة المخطط لها ستؤدي إلى عجز،وفي هذه الحالة،على الحكومة اعتماد سياسات للاقتصاد الكلي يتم من خلالها ضبط الأوضاع المالية إما عن طريق خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب أو كليهما).

وكان معهد التمويل الدولي قد توقع في تقرير تراجع نقطة التعادل المالي لأسعار النفط في الدول المنتجة للنفط خلال العام الحالي،لتحقيق التعادل أو التوازن المالي عند اعداد موازناتها، مرجعا ذلك إلى ارتفاع اسعار وإنتاج النفط لدى هذه الدول.

وسعر التعادل تحكمه عدة عوامل(يصعب التنبؤ بها أهمها تكلفة الإنتاج وحجم الإنتاج اليومي والأهمية النسبية لإيردات النفط في الموازنة والناتج المحلي الإجمالي ومدى الالتزام بالنفقات التي تم تحديدها)

ومن الواضح ان اسعار النفط قد وصلت الان الى مستويات غير مسبوقة قياسا بالسنوات السابقة اذ تجاوزت عتبة ٩٥دولار مع التوقع في زيادتها في الامد القريب.لذا فان تحديد سعر برميل تعادلي في موازنة٢٠٢٢ بمقدار ٦٥دولار مناسب من ناحية التحوط وضمان انفاق الدولة وتسديد الديون والحد من فجوة العجز.

رابعا: من اكثر الامور التي ينتظر من الحكومة الجديدة معالجتها هو(سعر صرف الدينار) وهو المشكل الاكثر أهمية وفقا لوجهة نظر الشارع،لما سببه من أثر اقتصادي وإجتماعي،ورغبة الجميع سلوكيا في ان يقدس دينارة أمام الدولار.

وتخفيض قيمة الدينار () هو قرار اداري حكومي خاضعا(للإدارة المالية للدولة،التي تحدد هذا السعر)وليس نتيجة عدم توازن عرض وطلب الدولار.

ويعرض بعض الاقتصاديين عن احتمال عدم تغيير سعر صرف الدينار الذي ظهر فجأة في موازنة ٢٠٢١ من خلال توصية الورقة البيضاء منطلقين من ان تخفيض سعر الصرف قد اعتمدكعلاج لنقص الايرادات بسبب انخفاض اسعار النفط وتضخم النفقات وزيادة عجز الموازنة بعد تجاوزه نسبة ٣٪من الناتج المحلي الاجمالي.لذلك لجأت الادارة المالية للدولة ببيع الدولار بسعر صرف أعلى لجني المزيد من الايرادات،وهو اسهل الطرق امام الادارة المالية للدولة،وكان يمكن معالجة ذلك النقص من خلال تنمية الايرادات التي ينعم بها الاقتصاد العراقي وإصلاح هيكلية السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية والنقدية والاستثمارية من اجل زيادة إيرادات الدولة والتحكم في النفقات والنفقات غير المنتجة او تسكين مقدارها قبل اللجوء إلى خيار تخفيض قيمة الدينار العراقي امام الدولار.فالشعب لايتحمل سوء الادارة المالية للدولة وقصورها في استمرارية ريعية الموازنة وعلاجها بتخفيض سعر صرف الدينار.

ورغم ان المنطق الاقتصادي يؤكد ان(خفض قيمة العملة يجعل من صادرات بلد ما أقل تكلفة بشكل نسبي لمن هم خارجها،لذا فإن خفض قيمة العملة يجعل واردات الدولة أكثر تكلفة على المستهلك المحلي، ما يؤدي إلى خفض عمليات الاستيراد)ولكن مع ضعف الانتاج الوطني على الاقل في السلع الاستهلاكية ذات الطلب الشديد فان ارتفاع الاسعار هو الذي سوف يسود وهذا ماحصل فعلا،مما يعني ان التخفيض قد عالج حالة ولكن تسبب في حالات اخرى مربكة ومؤذية للشعب اقتصاديا ونفسيا واجتماعيا.

ومن المحتمل أن استمرخفض قيمة الدينار فانه ينتج عواقب(مقصودة تقود إلى ما يوصف بهزيمة الذات) اضافة الى تأثيرات اقتصادية قد(تضعف ثقة المستثمرين باقتصاد البلد،وتؤثر سلبا على عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية)التي تعد عماد الاقتصاد.

لنستوعب هذه الامور في موازنة ٢٠٢٢.

الطبقة الوسطى في مجتمعٍ متحول

د. عبد الواحد مشعل

لا شكَّ أن تطور مجتمع ما، يقوم على أساس ازدهار المعرفة، وإبداعات تطبيقاتها الفنيَّة والتقنيَّة، والمجتمع العراقي من المجتمعات الضاربة جذوره في عمق التاريخ، وله إرث حضري واسع ومنتج للحضارات، فكانت حضاراته المعروفة تعمّر الأرض، وترتقي بالمعرفة الإنسانية إلى العلا، ولا شكَّ أن عماد هذا التطور والارتقاء يرجع إلى فعالية الطبقة الوسطى، وهي تمثل نخبةً وهّاجة في المجتمع يبدع فيها، المفكرون وأصحاب الإبداعات الجمالية والفنية والانجازات الاقتصادية والتقنية كل على حسب المرحلة الحضارية التي يعيشها ذلك المجتمع، والطبقة الوسطى العراقية في المرحلة الحالية تشهد تراجعا في بنيتها الفكرية وطموحاتها الإبداعية، الذي كان يتصاعد خلال عصر النهضة العربية، والتي كان العراق فيها من السبّاقين في عملية التحديث في زمن الملك فيصل الأول، خلال النصف الأول من القرن العشرين ليدخل في عقده الثاني، ليقع تحت توجيه مركزي جمهوري، متأثرا بالسياق الثوري الذي كان سائدا في العالم آنذاك، فانزوت الطبقة الوسطى، لا سيما البرجوازية الصغيرة، ورواد الفكر بعدما تمادت الأيديولوجية الثورية ما حدا بكثير من أصحاب الطبقة الوسطى إلى مغادرة العراق بأموالها تجاه أوروبا، لذا حصلت تحولات ثقافية كبيرة في بنيتها التنظيمية وغابت نواديها الفكرية والثقافية بعد مصادرة حريتها الفكرية والاقتصادية، ولم تبقَ لها إلا مساحة صغيرة من تلك الحرية في (العصر الثوري) الذي هو الآخر انشغل بصراعاته الداخلية، والمجتمع اليوم يدفع ثمن تلك التغيرات في بنيتها التنظيمية وقيمها الحضارية، فطغت الثقافة الريفية والشعبية على المدين وأفرزت المرحلة بعد عام١٩٥٨ شخصيات، وقوى سياسية لم تتمكن بشكل حاسم من تحقيق طموحات المجتمع من إشباع حاجاته الأساسية على الرغم من امتلاك البلد الثروات الهائلة، إلا أن عدم عقلنة السياسة قاد المجتمع إلى كوارث، كما أنه لم تعد لدينا طبقة وسطى ولودة، ترسي قواعد نهضة حقيقية، فغاب عن الساحة المفكر والمبدع والمؤهل إداريا الذي يدفع عجلة المجتمع إلى الأمام، ولعل هذه من أعقد إشكاليات بناء طبقة وسطى في مجتمع متحول.

المخدرات وتحذير الأمم المتحدة

نرمين المفتي

شاهدنا عشرات الأفلام المصرية عن المخدرات والتي كانت موجهة للمصريين الذين كانوا يحاولون مواجهة مصاعب الحياة، المادية خاصة، بالحشيش.. وبشكل وآخر، كانت تلك الافلام، الجيدة منها خاصة، إحدى أدوات الجهات المختصة في محاربة المخدرات من خلال اثارة الرأي العام. كانت نسبة التعاطي عالية جدا، لكن جهود الجهات المختصة وبضمنها الاعلام ومراكز علاج الادمان، تمكنت من تخفيض النسبة الى ٢,٤ ٪ فقط في ٢٠٢١.. ولا تزال القنوات المصرية الرسمية والخاصة تبث سيوتات سريعة وصادمة عن اضرار المخدرات على مستقبل المتعاطي ويومه ، ولا تزال وزارة الصحة المصرية تفتح مراكز لعلاج الادمان في كل أنحاء مصر.

أين نحن من مواجهة المخدرات؟ لا أدعي أنني مشاهدة جيدة للقنوات التلفزيونية العراقية، لكنني أتابعها في الأقل في نشرات الأخبار بعض البرامج، ولم ألحظ اي سيوت او حتى فواصل مكتوبة عن آفة المخدرات واضرارها المميتة سواء ماديا او معنويا وتسببها في التفكك العائلي وارتفاع نسبة الجرائم، وبالتالي تسببها في التفكك المجتمعي وارتفاع حوادث الانتحار ونسبة الجريمة.

بل لم أشاهد تقارير، المفروض اسبوعية إن لم تكن يومية، على هذه القنوات، وبل مرة اخرى ان البرامج المخصصة للجرائم، وغالبا جرائم القتل، لا تتناول جرائم المخدرات الا نادرا.. إن محاربة المخدرات ليست مهام الشرطة والاجهزة الامنية والتي تقوم بتفكيك العصابات ومطاردة التجار والموزعين والمتعاطين ودائما نسمع ايضا أن هناك شهداء من عناصر الشرطة في المواجهات وبإصرار تبدو هذه الأجهزة وكأنها وحيدة في هذه المواجهة المريرة التي لا تختلف عن مواجهة الارهاب.. ويحق لنا أن نتساءل إن كانت اية جهة مختصة قد انتبهت الى التقرير الخاص بالعراق لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعد زيارة ميدانية في ٢٠٠٥، والذي عبرت فيه الأمم المتحدة عن مخاوفها أن يتحول العراق من ممر للمخدرات الى التجارة بها، وبالتالي الى دفع الكثيرين الى الادمان وطالبت في التقرير نفسه أن يتم تعديل القوانين العراقية النافذة والخاصة بتجارة المخدرات وتعاطيها، وهذا الطلب لم يتحقق الا في ٢٠١٧ بعد أن فعلت المخدرات ما فعلته وصدر القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ وتأسست الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية التي تنظم الندوات عن مخاطر انتشار المخدرات في المجتمع في الجامعات والمدارس وأكيد لن تظهر النتائج بين ليلة وضحاها، لأن كل هذه النشاطات المطلوبة بدأت بعد ان اصبحت المخدرات آفة. ولا بأس من الإشارة الى بيان مجلس القضاء الاعلى الذي نقل عن قاضي محكمة تحقيق المسيب في بابل نبيل الطائي قوله إن «نسبة الإدمان قد تصل الى ٥٠ ٪ بين الشباب، لكن هذه الامر غير مكتشف بشكل رسمي»!

واشار الطائي ان الذين يعملون بتجارة المخدرات ويروجون لها موجودون في كل مكان « لكن نستطيع القول ان حوالي ٧٠ ٪ منهم في الاحياء الفقيرة والمناطق التي تكثر فيها البطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية».. إذ إن مواجهة ارهاب المخدرات تتطلب حلولا جذرية لمكافحة الفقر خاصة مع خطط الامم المتحدة التي تؤكد أن القضاء على الفقر بجميع اشكاله هو من اولويات الاهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠..

ويحق لنا أن نسأل اين هي الخطوات المعلنة لمكافحة الفقر وتحسين الاوضاع الاجتماعية والسكنية للذين تحت خط الفقر وعند مستوى خط الفقر والتي تشكل أهم خطوة في مواجهة المخدرات.. وطبعا هناك خطوة مهمة أخرى وهي مراكز معالجة الادمان وفي تقرير صحفي عن المخدرات في العراق نشرته الاندبندنت عربية في ٦ كانون الثاني ٢٠٢٢ نقرأ « أن الدولة العراقية تفكر لأول مرة منذ تأسيسها في فتح مراكز ووحدات خاصة لمعالجة الادمان».. (تفكر)، تُرى كم سيطول التفكير بينما المخدرات تنتشر بشكل مروع؟ لذلك أقول لو كانت الجهات المختصة انتبهت الى تقرير الامم المتحدة في ٢٠٠٥ .

إعادة تنظيم أجهزة الدولة في العراق

د. حيدر حسين آل طعمة *

لا شك أن جهاز الدولة العراقية في وضعه الحالي لم يكن مصمما على أساس الوظيفة وشروط الكفاءة، اي ما هي الواجبات الرئيسة للدولة والمهام المطلوبة لأداء تلك الواجبات، والكيفية المثلى لأدائها، ليُرسَم التنظيم بالإجابة الصادقة على تلك الأسئلة. بل تكونت تلك التشكيلات من تراكم اجتهادات وترضيات عبر زمن طويل اختلفت فيه الحكومات وتوجهاتها الأيديولوجية، ومطامح المجموعات الحاكمة، وشروط الحفاظ على النظام السياسي وآليات عمل الاقتصاد الوطني ودور قطاع الأعمال العام.

وليس من المبالغة وصف الخارطة التنظيمية للدولة كما انتهت إليه بالعبث واللا مسؤولية. ولا نتوقع أن عاقلا يريد ممن يبادر بمثل هذه الملاحظات تقديم صورة الدولة البديلة في وثيقة جاهزة للتشريع، نيابة عن أحزاب السياسة، بأجمعها، وخبراء الدولة ومستشاريها والعديد من دوائرها المتخصصة في القانون والإدارة وجامعاتها. كما لا نتصور أن إنسانا بوجدان حي، ويعرف قيمة الصدق، يتجرأ على القول أن تنظيم أجهزة الدولة في العراق ليس بحاجة إلى معالجة عاجلة، او لا علاقة له بفرض القانون والنزاهة والإصلاح عموما.

القسم الأول

الوعي السياسي لغالبية العراقيين لا يتجاوز، إلى الآن، وقائع التاريخ الطويل من التعددية الاثنية – الدينية بين تعايش سلمي اعتيادي، أو يشوبه قدر من التنافر، ونزاعات مريرة تصل أحيانا حد الكراهية أو سفك الدماء. المجتمع العراقي لم يتحرر بعد من قيم عهود الاستعباد ومنها التفاوت بين البشر في استحقاق الكرامة، والتراتبية العمودية للأسر والأفراد في المكانة حيث تتربع الزعامة والرئاسة عند ذروة الهرم. ولا شك ان هذه الحقيقة تُفسّر، إلى حد كبير، الأهمية الطاغية لقيمة السلطة في فهمنا للتاريخ، وشراسة التنافس على مواقع الدولة والقيادة السياسية هذه الأيام. ومن نتائج هذا التكوين السيكو-ثقافي المنافي لروح العصر ومقتضيات الارتقاء الحضاري والأخلاقي ظاهرة التشرذم السياسي وكثرة الزعماء، والانفصام الحاد بين الممارسة السياسية ووظائف الدولة ومصالح المجتمع وبرامج عمل الحكومات، لأن السلطة قيمة عليا بذاتها والرئاسة استحقاق وليست وظيفة مُعرّفة بمهام وصلاحيات ومساءلة وعقوبة.

لا شك أن بنية الدولة العراقية معقدة محورها السلطة التشريعية المتمثلة بالهيئة المنتخبة التي تنبثق عنها السلطات الأخرى في الديمقراطية النيابية التي يستند إلى مبادئها نظام الحكم في العراق. الديمقراطية قذفت السياسة والدولة في خضم الثقافة الاجتماعية، آنفا، فصارت مسرحا لمفاعيل التعددية الاثنية – الدينية، ومرض التدافع المحموم على

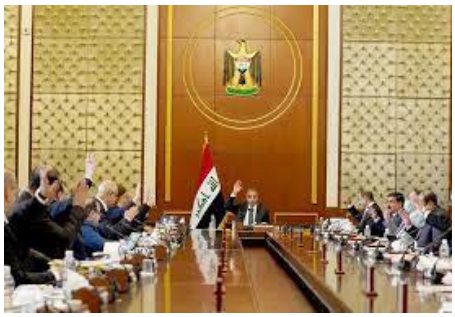

المكانة العليا والمواقع القيادية. والمجلس النيابي يعبر بدقة عن هذه الخصائص، ثم يرسمها في أجهزة الدولة كافة من الرئاسات الثلاث ودوائرها ومنتسيبها ومجلس الوزراء والوزارات، إلى عشرات أخرى من الهيئات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وشركات عامة مستقلة إداريا وماليا... والمزيد من الاستحداث والتشرذم والمكاثرة الجنونية في مراكز اتخاذ القرار، ونثر الصلاحيات، خارج سلطة الوزارات، حتى صار مجلس الوزراء دائرة بين العديد من الدوائر ورئيس الوزراء موظفا بين الموظفين فضاعت المسؤولية وفشلت الدولة. بعد أيام سوف يحضر رئيس الوزراء الجديد إلى مجلس النواب مع عدد قليل من الوزراء لنيل الثقة بعد جدل وحوارات واتفاقات بين الأحزاب. وفي الدولة الكثير من شاغلي المناصب بصلاحيات لا تقل عن الوزراء خارج هذه العملية.

الدولة في وضعها الحالي تعمل بلا مركز مسؤول، وهي ليست نظاما بل فوضى من الإقطاعيات المتمردة، وإعادة التنظيم هي الخطوة الأولى على طريق الإصلاح. كيف يعاد التنظيم؟ الإجابة على هذا السؤال في العمل التفصيلي انطلاقا من أعداد وثيقة الخارطة التنظيمية للدولة. ثم استحضار الوظائف التي تؤديها مختلف الأجهزة وتعريفها بدلالة مهام معلومة قابلة للملاحظة. المهم إدماج الهيئات والدوائر المستقلة في الوزارات وعدم الإصغاء إلى المبررات المختلقة والتقاليد الموروثة. القضاء يبقى مستقلا والبنك المركزي ...مثلا؛ لكن لماذا شركة النفط الوطنية مستقلة هل هو الخوف على النفط من الوزير أو رئيس الوزراء!!، وأمانة بغداد، ومجلس الخدمة، ونزاعات الملكية، وشبكة الاتصالات، وهيئة الاستثمار، وسوق العراق للأوراق المالية ... والأوقاف ... وسواها؛ لماذا هذه وغيرها لا ترتبط بوزارات تحت مسؤولية مباشرة من مجلس الوزراء ورئيس الوزراء. ولا يكتفي العقل المسكون بالسلطة وتسوية نزاعات التدافع عليها بهيئات مستقلة خارج الوزارات، بل لا توجد وزارة إلا وأضفيت على دوائر فيها صفة الاستقلال وتحذير الوزير من المساس بسيادتها. أية فلسفة سياسية بائسة تخريبية هذه ؟!، هل المطلوب حماية دوائر الدولة من الحكومة !!! أم أن الواجب يقتضي تأكيد سيطرة الحكومة المنبثقة عن الهيئة المنتخبة على كافة أجهزة الدولة... هل الديمقراطية تعني استقلال الجهاز البيروقراطي عن سلطة الشعب أم إن الديمقراطية لا معنى لها دون حكم الشعب للجهاز البيروقراطي. الا يمكن تقليص أعداد الشركات العامة بالدمج، هل من مبادئ إدارة الأعمال تأسيس الشركة على نشاط وحيد، أم إن الشركات معروفة بتنوع أنشطتها ومنتجاتها، ولذلك لا نحتاج إلى نصف العدد الحالي من الشركات. ما حاجة العراق، مثلا، إلى سبع مصارف حكومية ... هل ثمة مبدأ في الاقتصاد أو الإدارة المصرفية يمنع دمج المصارف الحكومية في مصرفين.

لنلاحظ جدول النفقات في الموازنة العامة، وحدات الإنفاق

الرئيسة أكثر من ثلاثة امثال عدد الوزارات، ما هي ضرورة هذا التبعثر. ألا يمكن استحداث وزارة لنسمها مثلا وزارة التنسيق الإداري تتولى الاهتمام بملاك ونفقات الأمانات العامة للرئاسات الثلاث ودوائرها الأخرى ومجلس القضاء الأعلى وما يبقى بعد إعادة التنظيم من الهيئات المستقلة، وبالنتيجة تكون وحدات الإنفاق في الموازنة العامة وزارات فقط حاضرة في مجلس الوزراء للسيطرة على الإنفاق والتوظيف، والالتزام بقواعد موحدة لكل الدولة دون هذا التفاوت والتنافر المعيب الذي لا ضرورة له أبدا.

القسم الثاني

وضوح التخصص، وخفض التكاليف، وسيطرة المركز الحكومي على أنشطة الدولة بتقليل عدد وحدات اتخاذ القرار وتسهيل الإشراف والرقابة، والانتقال إلى الدولة التنموية، والارتقاء بنوعية الأداء، وحماية الحقوق، والسيادة الشاملة للقانون، والنزاهة بمعنى شامل كلها من أهداف إعادة التنظيم، إضافة على تشغيل الموارد البشرية للقطاع العام بإنتاجية أعلى وتوظيفهم لتسريع استكمال وتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات العامة. ولا بد من مراعات هذه الأهداف في العملية التي قد تجري على مراحل في مدة لا تتجاوز السنتين. ولتسهيل الحوار في ثنايا هذا الموضوع الشائك نشير إلى مبادئ تقترح منها:

- تجميع كافة دوائر الدفاع والداخلية والأمن بما فيها المخابرات ومستشارية وجهاز الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب وسواها في ثلاث وزارات؛ وتضم الوزارة الثالثة دائرة مقتدرة للأمن الاقتصادي، تعتمد أفضل الأساليب في العالم للاستعلام ومقاطعة الأخبار، وينقل إليها مكتب غسل الأموال، وينص القانون على جواز اعتماد القضاء لتقاريرها السرية.

- تدمج الهيئات المستقلة، والدوائر غير المرتبطة بوزارة، بالوزارات صاحبة الاختصاص أو أقرب اختصاص لها. عدا ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي وهيئة النزاهة والقضاء بكافة تشكيلاته والأمانات العامة للرئاسات الثلاث.

- تتولى وزارة تستحدث لشؤون الملاك والتخصيصات المالية للتشكيلات التي تبقى خارج الوزارات. بحيث تكون جميع وحدات الإنفاق في الموازنة وزارات. وتتولى الوزارة المستحدثة شؤون التعيينات الجديدة وتمويل النفقات للرئاسات الثلاث ودوائرها، وكذلك التشكيلات الأخرى التي تبقى خارج الوزارات. ويخضع الملاك والتخصيصات في الرئاسات الثلاث والتشكيلات التي تبقى خارج الوزارات لنفس الضوابط العامة دون الخروج عليها.

- إنهاء الاستقلال لكافة التشكيلات الإدارية داخل الوزارات والموجودة حاليا داخل الهيئات المستقلة التي ستنتقل إلى الوزارات. حتى الشركات العامة تخضع لإشراف الوزراء ويتحملون المسؤولية عنها، واثبتت التجربة أن العراق لم ينتفع من استقلال الشركات العامة في القطاعات كافة. تبقى شركات لكنها ليست مستقلة.

- شمول الشركات العامة بالموازنة الموحدة بدرجة من اللامركزية المالية للتشغيل والمبيعات؛ وتقدر القيمة المضافة الإجمالية وتدخل إيرادا للموازنة العامة؛ وفي المقابل تخصص الموازنة العامة للشركات تعويضات المشتغلين والنفقات الضرورية للتجديد والاستثمار.

- يقلص عدد الشركات للوزارة الواحدة دون مراعاة تجانس النشاط لأن تنوع المنتجات والخصائص التكنولوجية لا يمنع انضوائها في منظمة إدارية واحدة.

- فصل نقل وتوزيع الكهرباء عن التوليد. ونقل التوليد إلى وزارة الصناعة. ونقل جميع أنشطة الصناعة التحويلية النفطية: بتروكيمياويات وتصفية ... إلى وزارة الصناعة.

- استحداث وزارة للبنى التحتية والتنمية المكانية ترتبط بها أمانة بغداد، وتشرف على البلديات، وتنقل إليها مسؤوليات نقل وتوزيع الكهرباء والإشراف على مشاريع البنى التحتية كافة. واستيعاب دوائر وزارة الإعمار والإسكان في هذه الوزارة.

- دمج وزارتي موارد المياه والزراعة. وتشكيل شركة متخصصة متكاملة القدرات لتصميم وتنفيذ شبكات الري والبزل واستصلاح التربة بوسائل تقنية وموارد بشرية كافية.

- تجميع قدرات القطاع العام في البناء والإنشاء، عدا الري والبزل والنفط، في ثلاث أو أربع شركات تتبع إلى وزارة البنى التحتية والتنمية المكانية.

تتولى وزارة البنى التحتية تجميع وتنسيق إمكانات القطاع الخاص ذات العلاقة في بضعة شركات كبرى بالإقناع والدعم التقني والتنظيمي.

- منع الشركات العامة والدوائر كافة من التعاقد بالمطلق. وحصر مهمات التعاقد للتجهيزات الحكومية ومقاولات المشاريع في دوائر بعينها لخدمة الحكومة وجميع مرافق القطاع العام.

ولهذا الغرض يجري تجميع قدرات الدولة في إدارة التجهيز والإشراف على المشاريع في العدد القليل من الدوائر المشار إليها آنفا. استيرادات الحكومة هي التي تقوم بها حصرا ولا يجوز التعاقد مع جهة عراقية خاصة أو اجنبية لهذه المهمة.

- يكون رئيس مجلس الوزراء من الأعضاء المنتخبين في المجلس النيابي وهو في نفس الوقت رئيس الحزب الأكثر عددا في المجلس. وتلتزم الأحزاب بهذه القاعدة دون حاجة لتعديل الدستور. أي لا يجوز تعيين مستقل لرئاسة الوزراء، ولا يجوز لرئيس مجلس الوزراء الانتماء لحزب يرأسه غيره.

- بعد إعادة التنظيم تشكل اللجان في مجلس النواب على أسس أخرى لضبط الأداء ، وبصفة أولية ، في المجال المالي والاقتصادي تكون لجنة الاستثمار الحكومي هي الأكثر أهمية؛ ثم لجنة الإيرادات الحكومية غير النفطية؛ ولجنة التصنيع، ولجنة الصادرات غير النفطية ... وهكذا.

- إعادة تنظيم وتطوير دوائر الشرطة والتحقيقات القضائية تدريجيا. وتوسيع خدمات الدوائر الحكومية الصرفة مثل التسجيل العقاري والضرائب والأحوال المدنية والمرور ... وسواها بحيث ينتفي الانتظار مطلقا.

- يتحمل رئيس مجلس الوزراء مسؤولية عن فرض القانون والنزاهة ويمنح صلاحيات كافية لمعاقبة الفشل في الإداء، وله صلاحية الاستغناء عن خدمات أي منتسب في الدولة حسب اجتهاده.

هذه مقترحات أولية، ولا يستبعد الخلاف حولها، والعملية تفصيلية بطبيعتها والمهم مباشرة إعادة التنظيم بهدف تجاوز الفشل الإداري وضآلة الإنجاز، وتعيين المسؤولية.

* أكاديمي - مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

الأمّيَّة تغزو مجتمعنا

نجاح العلي

بعد أن كان العراق في منتصف السبعينات قاب قوسين أو أدنى من التخلص تماما من الأمّيَّة، تأتي التقارير المحلية والدولية لتسجلَ ارتفاعا كبيرا في مستويات الأمّيَّة في مجتمعنا، ففي احصائية للأمم المتحدة صدرت مطلع العام الحالي تشير إلى وجود ١٢ مليون أمي في العراق، (أي بما يصل إلى ٢٧٪) في حين يشير الجهاز المركزي للأحصاء بأن نسبة الأمّيَّة في العراق لمن هم فوق العاشرة من العمر تبلغ ١٣٪،أي أكثر قليلا من خمسة ملايين أمي.

هذه الاحصائيات الخطيرة والصادمة تستدعي دق ناقوس الخطر، ووضع الخطط والمبادرات والحلول العملية لوقف هذه الانتكاسة المجتمعية، في بلد اخترع الكتابة والتدوين قبل آلاف السنين عبر الحروف المسمارية ، فالمجتمعات الحديثة والمتطورة تجاوزت الأمّيَّة في عدم معرفة القراءة والكتابة منذ عقود لتتجه نحو معالجة الأمّيَّة المعرفية، التي تعني عدم الاستمرار في تحديث المعلومات والمعارف والتدريب بشكل فردي دون الاعتماد على المعلم والأمّيَّة المعلوماتية، التي تعني عدم إجادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات التقنية في هذا المجال نظريا وعمليا.

المجتمع الأمّي الجاهل لا يصنع حضارة ولا يصنع تقدما، والغريب في مجتمعنا هناك تغيير طردي بين ارتفاع نسبة الأمّيَّة وارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه)، فما فائدة هذه الشريحة الأكاديمية اذا لم تستطع خدمة مجتمعها في التخلص من الأمّيَّة والأمّيَّة المعرفية والأمّيَّة المعلوماتية.

بعيدا عن التنظير والاستطراد في وصف الحالة واسبابها المعروفة للجميع بسبب ما مر به البلد من حروب وحصار وارهاب؛ هناك خطوات عملية يمكن اللجوء اليها للقضاء على الأمّيَّة أهمها التعليم الالزامي في المرحلة الابتدائية ومتابعة المتسربين دراسيا، ودفعهم للعودة إلى مقاعد الدراسة باسلوب الترغيب والترهيب، عبر توفير التغذية المدرسية ومنح بدل نقدي بسيط للأسر المتعففة او قطع راتب الحماية الاجتماعية للأسر، التي لا ترسل أبناءها للدراسة، وتشجيع الانضمام إلى مدارس محو الأمّيَّة التي يبلغ عددها أكثر من ألف مدرسة موزعة بين جميع محافظات العراق، كل ما تمَّ ذكره أمورُ تسهم في تقليل نسب الأمّيَّة، وصولا إلى انعدامها ومن ثم يتمُّ الحديث عن معالجة الأمّيَّة المعرفية والمعلوماتية في وقت لاحق.

إنتخابات مبكّرة .. نتائج متأخّرة

علي موسى الكناني

أكثر من أربعة أشهر مرت على اجراء الانتخابات المبكرة، ومازالت النتائج معلقة بين أروقة المحكمة الاتحادية، في وقت تستمر فيه الخلافات الحادة بين أغلب الاطراف السياسية لم تشهدها العملية السياسية من قبل، والسبب يعود في جزء منه الى القصور في التعاطي مع العملية الديمقراطية، والتزمّت بالمواقف المتشددة، وعدم تقبل الآخر، اضافة الى انعدام الثقة بين المكونات السياسية وحتى بين المكون الواحد.

المتابع لمجريات الاحداث السياسية، لن يجهد كثيرا لكي يتوصل الى يقين بأن هناك اتفاقاً مسبقاً بين الكتل السياسية التي مررت هيئة رئاسة مجلس النواب في أول جلسة، وبأريحية تامة..

الاتفاق يشمل ايضا -وبلا أدنى شك- مرشحي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، وتوزيع المناصب السيادية الاخرى، بما تعرف بحكومة الاغلبية الوطنية التي مازالت تتمسك بها الكتلة الصدرية (٧٣ مقعدا).

في الجانب الآخر، يتم اقصاء قوى أخرى فائزة بالانتخابات، لدفعها نحو تشكيل معارضة داخل قبة البرلمان، ابرزها قوى الاطار التنسيقي، أو جزء منها، اضافة الى الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي احتكر منصب رئاسة الجمهورية منذ انتخابات ٢٠٠٥.

المتغير الأول في هذه الانتخابات هو الخلاف داخل البيت السياسي الشيعي، الذي وصل حد تبادل رسائل التهديد والوعيد.

اما المتغير الثاني فهو الخلاف الكردي الكردي حول منصب رئاسة الجمهورية، والذي استدعى تدخل المحكمة الاتحادية لتحديد نصاب جلسة انتخاب الرئيس، وهو ما يصعب تحقيقه اليوم.

لكي يتم اجتياز هذه العقبة، يجب جمع ٢٢٠ نائباً ليتحقق النصاب أولاً، وذلك لا يمكن تحقيقه الا بضم أكثر من ستين نائبا آخر، الى التحالف الثلاثي (الكتلة الصدرية، السيادة، الديمقراطي الكردستاني).

قطار العملية السياسية تعطل اليوم في محطة انتخاب الرئيس، والذي لا يمكن تمريره الا بتقديم التنازلات لجمع العدد المطلوب لتحقيق النصاب، وهذا لا يتم الا عبر طريقين، الاول: هو حل الخلاف بين الحزبين الكرديين الرئيسين، والتوصل بينهما الى اتفاق يقضي بدخولهما جلسة البرلمان..

اما الطريق الثاني : اقناع جزء من الاطار التنسيقي وفق اتفاق ايضاً ليتم تجاوز هذه العقبة والاستعداد للعقبة الجديدة المتمثلة بتشكيل الوزارة. المشهد يبدو معقدا للغاية، ولا بوادر انفراج تلوح في الافق القريب، ليس فقط بسبب قصور التجربة الديمقراطية، أو تقاطع المصالح أو التقائها، وانما السبب الرئيس في الدستور العراقي الذي بني على أساس توافقي، والذي كرّسته بدءاً توقيتات اختيار الرئاسات وآليات انتخابها، وتشكيل الحكومة.

هل هناك مكافحة حقيقية للفساد في بلادنا ؟

ربما يتفق الجميع اليوم، على أن آفة الفساد في بلادنا، وفي ظل نظام المحاصصة، باتت سبباً رئيسياً لأغلب مشاكل البلاد، كتعمق الإستقطاب الطبقي بين غنى فاحش وفقر مدقع، وغياب شبه تام للخدمات الاساسية، وعجز مؤسسات الدولة عن القيام بواجباتها، وتواصل الانسداد السياسي وضعف الثقة بالعملية السياسية وبالممارسات الديمقراطية التي رافقتها، فيما شكّل تفاقم الفساد أحد مظاهر الأزمة الشاملة لنظام الحكم القائم، حيث ترسخت بسببه مكانة الأقلية الحاكمة الفاسدة (النخبة الأوليغارشية)، وضمن لها احتكارها للسلطة الفعلية في البلاد.

ولدى النزاهة الخبر اليقين

ومن ابرز شواهد ما ذكرناه، اعلان هيئة النزاهة العامة، في تقريرها السنوي، الثلاثاء الماضي، عن تورط ١١ ألفاً و٦٠٥ مسؤولاً بالفساد خلال العام ٢٠٢١ فقط، وتوجيه ١٥٢٩٠ تهمة لهم! وأن هناك ٥٤ وزيراً (ومن بدرجته) من بين هؤلاء، وجهّت إليهم ١٠١ تهمة، الى جانب ٤٢٢ مُتّهماً من ذوي الدرجات الخاصَّة والمُديرين العامِّين ومن بدرجتهم، ممن وجّهت إليهم ٧١٢ تهمة. كما أوضح التقرير أن ٦٣٢ حكم إدانة صدر، كان من بينها حكم واحد بحق وزير، و٤٢ حكماً بحق ٢٣ من ذوي الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم.

هذا وأشارت الهيئة الى تمكنها من منع هدر أكثر من ١٥ تريليون دينار عراقي (حوالي ١٠ مليارات دولار)، خلال العام الماضي، والى نجاحها في استرجاع مبالغ كبيرة لصالح خزينة الدولة من القيمة التي جرى الكشف عنها أو صدرت أحكام قضائية بردها.

وللسويديين نصيب!

وفي السويد، اعترفت شركة إريكسون للأتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بعد تحقيق داخلي أجبرت عليه جراء تحقيقات صحفية قام بها التلفزيون السويدي ، بالتعاون مع شبكة الصحفيين وشركائها في جميع أنحاء العالم، بحدوث انتهاكات خطيرة لقواعد عمل الشركة في العراق، كسوء السلوك المرتبط بالفساد والاستخدام غير السليم لوكلاء المبيعات والاستشاريين، من خلال التبرع النقدي دون وجود متلق واضح، والدفع لموردٍ مقابل العمل بدون نطاق محدد وبدون وثائق، واستخدام الموردين لتسديد المدفوعات النقدية، وتمويل السفر والنفقات غير الملائمة.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة بورجي إيكولم لرويترز بإن التحقيق نتج عنه خروج العديد من الموظفين من الشركة واتخاذ إجراءات تصحيحية أخرى وإنهاء

عدد من العلاقات مع أطراف ثالثة. وبيّن بأن فريق التحقيق الداخلي استطاع تحديد مدفوعات لوسطاء واستخدام طرق نقل بديلة للتهرب من هيئة الجمارك العراقية، في وقت كانت فيه المنظمات المتشددة، ومنها تنظيم الدولة الإسلامية، تسيطر على بعض مسارات النقل.

نجاح ولكن!

من جانب أخر تم الإعلان عن نجاح العراق في اختراق قانوني للسرية المصرفية الدولية، عبر جهود هيئة النزاهة وصندوق استرداد أموال العراق. وقد أشار المستشار المالي لرئيس الوزراء، مظهر محمد صالح الى ذلك في تصريح اطلعت عليه طريق الشعب فقال ان التحركات لاسترداد الأموال العراقية الموظفة في استثمارات مخفية أو ملاذات آمنة كما تسمى خارج البلاد والتي سبق الاستيلاء عليها، بدأت تسجل نجاحا، وأن المتورطين في هذا الأمر يصنفون ضمن خانة الجرائم المالية ويواجهون تهمة الاعتداء على المال العام. وأضاف صالح، أن هذه الجهود تؤكد نجاح هيئة النزاهة في المجال الخارجي لاسترداد الأموال، منذ أن عهد إليها مهام صندوق استرداد أموال العراق بموجب القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ الذي جرى تعديله قبل أكثر من عامين.

ورغم ان خبراء ومراقبين، استطلعت طريق الشعب آرائهم قد رحبوا بهذه الجهود الطيبة وبالنجاحات وباركوها، الا انهم مازالوا يعتقدون بأن استرداد ملايين محدودة من مليارات منهوبة، يعّد نجاحاً متواضعاً، فيما تتطلب المشكلة وضع خطط افضل وبذل جهود أكبر. ويذكر المراقب محمد قاسم لـ طريق الشعب بأن ماتمت استعادته لايتجاوز عدة ملايين في حين ان رئيس الجمهورية كان قد اعلن في التلفزيون في أيار من العام الماضي عن تهريب ١٥٠ مليار دولار في صفقات الفساد إلى الخارج منذ عام ٢٠٠٣. فهل يمكن أن يكون نجاحاً استعادة ملايين منها فقط في عشرين عاماً. وحذر قاسم من الأحكام المخففة التي تصدر بحق المدانين بالفساد، والتي لا تتناسب مع حجم السرقات، وقال تقرير النزاهة يؤكد ان عدد المحكومين لايتجاوز ٢-٥ في المائة من المتهمين!.

ويشير الخبير الاقتصادي د. جاسم محمد حافظ الى حاجة البلاد الى نظام مدني ديمقراطي قائم على أساس المواطنة، لأنه الوحيد القادر على ضمان سلامة الاجراءات القضائية واحترام القضاء وقراراته، والشفافية واعادة التنظيم المؤسساتي للدولة. ويضيف في حديث لمراسلنا بدون وجود قيادة نابعة من انتخابات ديمقراطية عادلة لايمكن وضع برامج علمية لمكافحة الفساد، وبدون هذه البرامج لا يمكن تفعيل مؤسسات الدولة من جهة وتحفيز الرقابة الشعبية من جهة مكملة.

أبرز أهداف انتفاضة تشرين

من جانبه يشير الناشط المدني أحمد علي الى ان مكافحة الفساد وفضح ومحاسبة رؤوسه، كانت ابرز مطلب لمنتفضي تشرين وسبباً رئيسياً للحراك الجماهيري. واضاف بأن لا أمل في تحقيق الأصلاح دون القضاء على الفساد المالي والإداري وفرض القانون وتفعيل الأحكام القضائية وإقامة دولة المؤسسات واحتكارها وحدها للسلاح. ويعتقد الناشط بأن تحقيق ذلك يرتبط بإنهاء نظام المحاصصة، الذي هيأ الأرضية المناسبة، ليس لخلق منظومة الفساد فحسب، بل ولربطها مع أجهزة الدولة ومؤسساتها وكبار موظفيها وبعض التجار والمصرفيين بل وحتى مع بعض الأنتجلسيا ورجال الأعلام. ودعا الى جبهة شعبية فاعلة من كل الخيرين ودعاة التغيير لمواجهة الفاسدين ومنظومتهم الخطيرة.

استعدوا لتداعيات الحرب الأوكرانية

روبرت فورد

لا أعرف على وجه اليقين ما إذا كانت روسيا ستغزو أوكرانيا في النهاية أم لا، لكنني أعلم جيداً أنه إذا حدث ذلك، ستبدأ فصول حرب باردة جديدة، الأمر الذي سيخلف تداعيات كبرى على الاقتصاد العالمي. وفيما يلي ثلاث عواقب كبرى تلوح في الأفق .

أولاً: سيطلق غزو أوكرانيا رسمياً حرباً باردة جديدة بين واشنطن وحلفائها الرئيسيين من جانب، وروسيا وربما الصين على الجانب الآخر. وتبدو لغة الخطاب ومستوى الانفعال داخل واشنطن متأججين بالفعل. والمؤكد أنه إذا رأينا الدماء والدمار جراء الغزو الروسي عبر وسائل الإعلام، ستزداد المشاعر قوة.

في خضم هذا الجو الغاضب، لن تقبل واشنطن بفكرة أن تسعى دول لموازنة علاقاتها بين الولايات المتحدة وروسيا (أو الصين). لقد رأينا بالفعل واشنطن تدفع للحد من النفوذ الصيني في بعض دول المنطقة. ومن المعتقد أن رقعة هذه الضغوط ستتزايد وستكتسب القدر الأكبر من الحساسية فيما يخص العلاقات العسكرية مع روسيا والصين.

ومن المهم هنا أن نتذكر أنه كانت هناك ضغوط سياسية شديدة لفرض عقوبات أميركية بعد شراء أنقرة نظام دفاع جوي روسياً متقدماً. وبالفعل، فرض دونالد ترمب، الذي كان صديقاً لإردوغان، عقوبات ضد تركيا في عام ٢٠٢٠، وهدد الأميركيون بفرض العقوبات ذاتها ضد مصر بسبب شراء المصريين طائرات مقاتلة روسية. والمؤكد أن هذه الضغوط لفرض العقوبات ستتزايد في الفترة المقبلة، وإذا اشترى العراقيون نظام دفاع جوي روسياً متقدماً، فإن واشنطن بالتأكيد ستهددهم بقوة بفرض عقوبات ضدهم.

والواضح أن أصعب قرار أمام واشنطن لن يكون فرض عقوبات ضد مصر أو العراق، وإنما اضطرار واشنطن للتفكير في فرض عقوبات ضد الهند لشرائها منظومة الدفاع الجوي الروسية ذاتها (إس - ٤٠٠) التي اشترتها أنقرة من قبل. في ديسمبر (كانون الأول)، ظهرت تقارير إعلامية حول أن واشنطن ستتجاهل شراء الهند لمنظومة «إس - ٤٠٠»، وذلك لحاجتها للدعم الهندي في مواجهة الصين. إلا أنه حال وقوع خسائر بشرية فادحة في أوكرانيا، ستشتعل مشاعر الغضب داخل واشنطن إزاء العلاقات العسكرية الهندية مع روسيا.

ثانياً: ستأتي ثانية العواقب الكبرى لاندلاع حرب في أوكرانيا، من ردود الفعل الروسية على العقوبة الغربية ضد موسكو إذا غزت أوكرانيا. وتشير الاحتمالات إلى أن العقوبات الغربية ستكون غير مسبوقة في نطاقها.

من جهته، يواجه الرئيس بايدن حاجة سياسية ملحة للتعامل بصرامة مع روسيا إذا أقدمت على غزو جارتها، خصوصاً بعد الانسحاب الفوضوي من أفغانستان والقلق داخل دوائر واشنطن من أن الرد الضعيف في ملف أوكرانيا سيشجع العدوان الصيني في آسيا.

في الواقع، من الصعب تخيل أن روسيا ستظل ساكنة بعد أن تفرض واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون والآسيويون عقوبات ضدها. من الناحية الجيوسياسية، سيخفض الروس مستوى تعاونهم مع الأميركيين في شرق سوريا، وقد يبحثون عن طرق لتقديم المعلومات الاستخباراتية أو مساعدات مادية بهدوء لطهران، في الوقت الذي يهاجم حلفاؤها من الميليشيات القواعد الأميركية الصغيرة في شرق سوريا . وبالمثل، ستجد روسيا سبلاً لجعل الحياة أكثر صعوبة أمام تركيا داخل سوريا وليبيا، إذا تسببت تركيا في المزيد من المشكلات لروسيا داخل أوكرانيا.

أما فيما يتعلق بالمسألة الأكبر المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني، يدرك بوتين بالتأكيد أن القنبلة النووية الإيرانية تمثل مشكلة ملحة أكبر أمام الأميركيين وحلفائهم مما هي عليه أمام روسيا. وستزداد صحة هذه المقولة إذا ما تسبب الضغط الأميركي في الحد من جهود توسيع نطاق العلاقات الروسية بمنطقة الخليج العربي. وبالمثل، إذا أقدمت إسرائيل، تحت وطأة ضغوط أميركية، على تقييد علاقاتها مع روسيا، فستنظر موسكو في كيفية تعاملها مع قضية الضربات الإسرائيلية ضد الوجود الإيراني في سوريا. في كل الأحوال، تبشر ردود الأفعال الغربية تجاه غزو أوكرانيا بظهور فرص جديدة أمام إيران.

ثالثاً: سيكون التأثير الاقتصادي للرد الروسي على العقوبات مؤلماً هو الآخر، ذلك أن أوكرانيا مُصدر رئيسي للقمح، خصوصاً من مناطقها الشرقية المرشحة لأن يدور بها قتال عنيف واضطراب في الإنتاج. علاوة على ذلك، راكمت روسيا أكثر من ٦٠٠ مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي، وربما تقرر وقف صادراتها من الحبوب هي الأخرى. ولن يؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على اقتصادات الشرق الأوسط فحسب، وإنما سيفاقم كذلك التضخم داخل الولايات المتحدة وأوروبا. والأسوأ من ذلك فيما يخص الاقتصادات الغربية، إمكانية حدوث اضطراب بأسواق الطاقة العالمية إذا انخفضت صادرات النفط الروسي بشكل كبير. وسيأتي ارتفاع أسعار الطاقة العالمية في توقيت سيئ للغاية للرئيس بايدن والحزب الديمقراطي اللذين يواجهان انتخابات تشريعية صعبة في نوفمبر (تشرين الثاني).

سيؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة أسعار كل شيء تقريباً على مستوى الاقتصاد الأميركي، وسيرغم البنك المركزي الأميركي على رفع أسعار الفائدة بسرعة أكبر. وبدأت أرى المحللين الاقتصاديين في وول ستريت في نيويورك يحذرون من ركود اقتصادي.

بمرور الوقت، ستدفع أسعار الطاقة العالمية المرتفعة باتجاه زيادة إنتاج النفط الأميركي، لكن ليس قبل انتخابات نوفمبر. حتى لو كانت إدارة بايدن لا تريد أي التزامات عسكرية كبيرة جديدة في الشرق الأوسط، فإنها ستحتاج إلى علاقات أفضل مع مصدري الطاقة العرب.

دور المواطن في التغيير والأصلاح

علي قاسم

مرّ أكثر من عقد من الزمن ومنذ سقوط الصنم والعراقيين يحلمون ويوعَدون بالتغيير والإصلاح ، تنوّعت الأطروحات والزعامات وتكرّرت المحاولات، وفي كل مرة تخيب الآمال وتتحطّم الأحلام ولنفس الأسباب :

حسابات خاطئة وخطط ارتجالية ، وأداء هزيل لنخب نرجسية تستبيح كل شيء في صراع وجودي لاحتكار السلطة بلا ضوابط ولا محرّمات سرعان ما يتمخّض عن هيمنة وإقصاء يقابلهما خضوع تحته تربّص وتعويق ومراهنة على الفشل، وتَطَبّع الضحية بطباع الجلاد ، وارتهان الفرقاء والبلاد للخارج، مما يفتح الثغرات ويستدعي الأطماع والمؤامرات ، وتدار البلاد بالترقيع والمسكّنات وتتدحرج نحو الاستبداد والتبعية والفساد .

فالخلاف بين الساسة العراقيين – وفي الحياة عامة – عداوة ويحسم بمنطق «أنا أو الطوفان» و«علي وعلى مالك «، ورغم المظاهر العصرية الخادعة فقد ظلت السياسة العراقية في جوهرها قبائل تتنازع غنائم .

وهكذا ضاعت فرص عديدة وظلت البلاد تراوح مكانها بسبب غياب ثقافة التوثيق والتقييم والاعتبار والمحاسبة، فلا أحد يتحمل مسؤولية أخطائه فضلا أن يعتذر أو يعتزل، الكل يتفنّن في التنصّل من المسؤولية وإيجاد المبرّرات والشمّاعات، ولم يهتد واحد إلى طريق النهوض ، بل إن كثيرا منهم في تراجع ، والسبب بسيط : غياب مشروع نهضوي وزعامات وطنية تعبّئ الشعب وتوحّده، وضعف الهوية الوطنية والحس الوطني لحساب الولاءات والنزعات والأجندات الفئوية والخارجية .

وكثير من الأحزاب انحرفت بسبب تقديم المصلحة الحزبية والشخصية على المصلحة العليا للبلد من ناحية ، وضعف الوعي لدى المواطن وعزوفه عن قضايا الشأن العام وتفريطه في الحقوق وقبوله بالظلم وتحوّله من شريك في الوطن إلى رعيّة من ناحية آخرى ..

فأغلب ماسكي السلطة يسعون للتغوّل من خلال تطويع الدستورالعراقي رغم ما يعتري بعض مواده من قصور أو تأويله على أهواهم ما لم يواجهوا شعبا واعيا متمسكا بالحقوق ومجتمعا مدنيا رادعا ، وترك المصطلح الشائع (اني شعليه) .

قدر الشعب العراقي والمخلصين من النخب أن يبتكروا طريقة في التغيير تستغني عن الزعامات السلطوية وتستعصي عن

الإجهاض والاحتواء والانحراف والاختطاف، تغييرا يبدأ ولكن لا ينتهي بانتزاع الحرية، تغييرا شعبيا سلميا وطنيا نحو الافضل فتسود الحرية محل الاستبداد والعدل والمساواة مكان الظلم، والعلم محل الجهل ، وتكافؤ الفرص محل المحسوبية والمنسوبية وما خلفته من فساد مالي وأداري كظاهرة منتشرة في كافة مفاصل الدولة ، حتى أصلاح شامل له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه غايته نهضة شعب ووطن يحدثه المواطن من خلال العمل المستمر ، ومسألة المقصر وعدم الافلات من العقاب :

- الارتقاء بالنفس، فتغيير الأوضاع يبدأ بتغيير النفوس والعقول نحو الكمال والإحسان والإتقان وخدمة الصالح العام، وترسيخ الحس الوطني .

- «تمسك المواطنين بحقوقهم الطبيعية والقانونية واحترامهم للقانون وأداؤهم لواجباتهم ومقاومتهم للظلم والذل والقوانين الجائرة كفيلٌ بنسف مرتكزات الاستبداد والتخلف» .

- تبني قيم العقلانية والديمقراطية وحقوق الانسان التي يكفلها القانون الانساني الدولي والدستور كاملة ، واحترام القوانين المعقولة وأداء الواجبات والالتزامات كاملة. أما القوانين الجائرة فلا بد من مقاومتها سلميا ومدنيا إلى أن تلغى أو تعدّل من خلال تحمل المواطنيين المسؤولية تجاه المجتمع والوطن .

- تفعيل دور الفرد والأسرة. فالأسرة هي أهم مؤسسة تعليمية وتربوية واقتصادية فهي المدرسة الأولى، وتنتج الموارد البشرية وهي الأهم .

- الانخراط في الشأن العام، المواطنة والشراكة في الوطن تترجم إلى إيجابية وانخراط مكثف في الشأن العام مع تغليب للمصلحة الوطنية. ويشمل كل جهد يعود بالنفع على الوطن والمواطنين .

- إن المجتمع المدني الفعال والمستقل عن الحكومة والأحزاب هو أكبر شرط وضمان للديمقراطية وحقوق الانسان والنهوض والتقدم ، وضد انحراف السياسة وتغول السلطة، ويجعل المجتمع أكثر تماسكا وأقل اعتمادا على الحكومة وأقل تأثرا بتقلبات السياسة ، فيحتاج الاهتمام المتعاظم بالسياسة إلى ترشيد وفعل مؤثر يوجه السياسيين والسياسات لخدمة الشعب والوطن ، حتى لا يكون ضرره أكبر من نفعه .

- تحديث وتشبيب الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ودفعها باتجاه الانفتاح ومقاومة الانغلاق والتعصب ، ويشمل ذلك التصويت الواعي في الانتخابات على أساس البرامج والمؤهلات والأداء والإنجازات .

- العمل على تحصين الحياة السياسية من التعصب الأيديولوجي والحزبي والطائفي والجهوي فضلا عن الانتهازية والوصولية والنفاق والتملّق والترّبح ، والحذر من عودة الاستبداد على يد نخب وأحزاب غير مبرأة من الدكتاتورية والإقصاء حتى في إدارة شؤونها .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

Periodical magazine issued by the Iraqi Democratic Forum

No. 110 Feb. 2022

العدد مأئة و عشرة - شباط ٢٠٢٢

عندما يكون العذر أقبح من الفعل

لطيف دلو

كانت القصص والروايات من اهم وسائل التوعية والتثقيف ولها حكواتيين وقصاص يقومون بسردها في المجالس لاخذ العبرمن احداثها ومنها قصة والي دمشق اسعد باشا في جزصوف الكباش خير من صلخ جلود الحملان وخلال السنوات الاخيرة تناولتها شبكة التواصل الاجتماعي اكثر من مرة في محاربة الفساد وكثير من التعليقات سيطرت احدات القصة عليها تظليلا وتعاطفت مع الوالي في معالجة القضية في حين انه لم يقطع دابر الفساد واليكم القصة . إن والي دمشق اسعد باشا كان بحاجة الى المال للنقص الحاد الحاصل في خزينة الولاية فاقترحت عليه حاشيته فرض ضريبة على صناع النسيج في دمشق لسد ذلك النقص ، فسألهم الباشا ، كم تتوقعون ان تجلب لنا هذه الضريبة ، فاجابوه من خمسين الى ستين كيسا من الذهب، فقال لهم انهم انـاس محدودوا الدخل فمن اين يسدون هذا المبلغ ، فقالوا يبيعون مجوهرات وحلى نسائهم يا مولانا، فرد عليهم الباشا ماذا تقولون لو حصلت على المبلغ المطلوب بطريقة افضل من هذه ؟ فسكت الجميع .

قام الباشا بارسال رسالة الى المفتي لمقابلته بشكل سري وفي الليل وصل اليه المفتي وقال له الباشا انك منذ فترة من الزمن تسلك في بيتك سلوكا غير قويما تشرب الخمرة وتخالف الشريعة واني في سبيلي لابلاغ العاصمة بافعالك ولكن فضلت ان اخبرك حتى لاتكون لديك حجة علي ، فجع المفتي عن ما سمعه من الباشا واخذ يتوسل اليه وعرض عليه الف قطعة نقدية مقابل سكوته فرفضها الباشا الوالي ، فقام المفتي بمضاعفة المبلغ ورفض الوالي مجددا الى ان اتفقا على ستة الاف قطعة نقدية

وفي اليوم التالي قام الوالي باستدعاء القاضي واخبره بنفس الطريقة والاسلوب وانه يرتشي ويستغل منصبه لمصالحه الشخصية الخاصة وانه يخون الثقة الممنوحة له وعرض القاضي على الباشا المبالغ كما فعله المفتي وبعده جاء دور المحتسب والنقيب وشيخ التجار وكذلك اغنياء التجار .

بعدها قام الوالي بجمع حاشيته الذين اشاروا اليه بفرض الضريبة على صناع النسيج لجمع ٥٠ كيسا من الذهب ، فقال لهم ، هل سمعتم بأني فرضت ضريبة جديدة فاجابوا كلا لم نسمع ، ومع ذلك جمعت ٢٠٠ كيس ذهب بطريقتي بدلا من ٥٠ كيسا بطريقتكم ، فسالوه كيف يا مولانا ؟

فاجابهم بمقولته المشهورة ، جز صوف الكباش خير من سلخ جلود الحملان ، ولكن المقولة ليست في محلها لان الباشا كان راعيا والفساد ينخر جسد رعيته وعلى علمه وفرضه دفع تلك المبالغ على الفاسدين في السلطة وعدم احالتهم الى القضاء لردعهم وفصلهم من الوظائف سيعاودون االفساد اضعافا تعويضا عما فقدوها بتلك الطريقة والنتيجة هي ان الباشا سلخ جلود الحملان لتسمين الكباش .

و ما حصل لدينا في معالجة نقص الميزانية كان وفق طريقة ذلك الباشا بدلا ان تقوم السلطة بإحالة الفاسدين الى القضاء لاعادة مليارات الدولارات المسروقة الى خزينة الدولة ووضع حد لمهزلة سرقة ونهب المال العام مع تخفيض رواتب ومخصصات وامتيازات كبار المسؤلين والموظفين ممن يتقاضون الملايين من كافة المستويات بما يتناسب الوضع الاقتصادي للبلاد لانتعاش الفقراء ، قامت بتنزيل سعر العملة المحلية امام الدولار مما ادى الى ارتفاع اسعار كافة المواد الاساسية للعيش الاعتيادي تفوق امكانيات السواد الاعظم من المواطنين وصعوبة الحصول على لقمة عيش تحفظ لهم الكرامة والشموخ في اغنى دولة في المنطقة بسبب انعدام العدالة ، وما روتها الاساطير عن الحكام في العهود المغبرة على مسامعنا ، شهدناهم في عصر العلم والمعرفة في بلاد الحضارات باعيننا ، فمتى تصحى ضمائر المسؤلون وهم جالسون على فرش فراء ويأكلون ما الذ وطاب وعيونهم على شاشة التلفار ويرون من رعيتهم يبحثون في المزابل عن قوت يومهم ، يا لها من مأسات لمن لا يؤمن بان العدل اساس الملك .